



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

تحسين قدرة قطاع الصناعة الفلسطيني على استيعاب العمالة وزيادة حصة المنتج الوطني

2025

تحسين قدرة قطاع الصناعة الفلسطيني على استيعاب العمالة وزيادة حصة المنتج الوطني

رئيس فريق البحث: د. ماهر الكرد

باحثون مشاركون: اسلام ربيع
رحيق حوراني

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2025

© حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

ISBN 978-9950-417-21-2

تقديم

منذ تأسيسه، دأب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) على دراسة القطاعات الاقتصادية ودورها الكبير في التنمية المحلية، لذا، تنبع أهمية هذه الدراسة الجديدة من ضرورة تشخيص قطاع الصناعة في فلسطين، نظراً لدوره الجوهري في تنشيط الدورة الاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني، إلى جانب الحد من البطالة، وتنشيط التبادل التجاري.

تهدف هذه الدراسة إلى مواجهة آثار الحرب التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول من العام 2023، وذلك من خلال استعراض إمكانات ووسائل تحسين الأداء في القطاعات الإنتاجية بشكل عام وفي قطاع الصناعة بشكل خاص، بهدف زيادة حصة المنتج الوطني وزيادة استيعاب العمالة ضمن محددات الوضع القائم، أي ضمن إطار الاتفاقيات الموقعة التي تحكم أداء الحكم الذاتي المحدود بلا سيادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. بالتالي، تستعرض هذه الدراسة إمكانية مواجهة التحديات الجمة التي نتجت عن اندلاع العدوان الإسرائيلي على القطاع، إلى جانب دراسة إمكانية اتخاذ إجراءات سياساتية وبرامجية ومؤسسية لدعم الصمود وتحسين أداء القطاع الصناعي ضمن نطاق الضفة الغربية. لهذا الغرض، تسلط الدراسة الضوء على التطور التاريخي لقطاع الصناعة الفلسطيني في العقود الأخيرة، إلى جانب التركيز على الوضع القائم لفروع قطاع الصناعة الرئيسية عشية حرب تشرين الأول من العام 2023، مع استعراض أهم المعوقات والفجوات التي يواجهها كل منها. ذلك بالإضافة إلى عرض الآثار العميقة الناجمة عن حرب أكتوبر 2023 على أداء الاقتصاد الكلي والعمالة في الضفة الغربية والتي ساهمت بدورها في تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تعطيل عجلة الإنتاج والنشاطات الاقتصادية. يتبع ذلك اقتراح مجموعة من التوصيات والإجراءات السياساتية والبرامجية والإجرائية القابلة للتنفيذ في سبيل تحسين الأداء في القطاع الصناعي في الضفة الغربية استجابة للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحرب التي تشهّرها إسرائيل على قطاع غزة، ذلك ضمن إطار ومحددات الوضع القائم.

يتوجه المعهد في هذه المناسبة، بالشكر إلى فريق البحث بقيادة الدكتور ماهر الكرد على جهودهم في إعداد الدراسة، ويخص بالذكر الباحثين المساعدين إسلام ربيع ورحيق حوراني لما قدموا من جهد بحثي وعلمي مميز. كما يقدر عالياً استجابة الجهات ذات العلاقة ويشكرهم على وقتهم وتوفير ما لديهم من بيانات لما كان لها من أهمية في إنجاز الدراسة. كما يتوجه بجزيل الشكر والامتنان للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه المتواصل الذي مكّن المعهد من إعداد هذه الدراسة والعديد من الأبحاث التي تعكس الأولويات البحثية الاقتصادية الوطنية.

رجا الخالدي

المدير العام

المحتويات

vi

ملخص تنفيذي

01	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
01	1-1 مقدمة
01	2-1 السياق العام
04	3-1 محددات الوضع القائم
05	4-1 أهداف الدراسة
05	5-1 فرضيات الدراسة
06	6-1 منهجية الدراسة
07	الفصل الثاني: تشخيص واقع قطاع الصناعة الفلسطيني
07	1-2 مقدمة
07	2-2 التطور التاريخي لقطاع الصناعة الفلسطيني
07	1-2-2 بدء ظهور القطاع الصناعي الفلسطيني
09	2-2-2 تطور القطاع الصناعي في الفترة اللاحقة لنكبة العام 1948
10	3-2 التشوه الهيكلي لقطاع الصناعة الفلسطيني
10	1-3-2 الفترة اللاحقة لحرب العام 1967
12	2-3-2 تبعات توقيع اتفاقيات "المرحلة الانتقالية" وأثرها على قطاع الصناعة
16	4-2 أبرز القيود والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة
16	1-4-2 قيود الاحتلال الإسرائيلي المعيقة لنمو القطاع الصناعي
18	2-4-2 فجوات السياسات التجارية والرقابية
	الفصل الثالث: الوضع القائم عشية حرب أكتوبر 2023: فروع القطاع الصناعي وأبرز الفجوات
21	1-3 مقدمة
21	2-3 فروع قطاع الصناعة
21	1-2-3 التعدين وصناعة الحجر والرخام
23	2-2-3 صناعة الجلود والأحذية
25	3-2-3 الصناعات المعدنية

26	4-2-3 الصناعات الكيماوية
27	5-2-3 صناعات الحرف اليدوية والتقليدية والزجاج
29	6-2-3 الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ
31	7-2-3 الصناعات الخشبية والأثاث
32	8-2-3 الصناعات الدوائية
34	9-2-3 صناعات النسيج والملابس
35	الفصل الرابع: آثار حرب أكتوبر 2023 على القطاع الصناعي
35	1-4 مقدمة
37	2-4 تعطل عجلة الإنتاج
39	3-4 تراجع الطلب على منتجات القطاع الصناعي
40	4-4 استيعاب العاطلين عن العمل في السوق المحلي مع تفاقم مشكلة البطالة
43	الفصل الخامس: مقترحات في إطار الوضع الراهن ومحدداته
43	1-5 مقدمة
44	2-5 الأهداف الاستراتيجية للقطاع الصناعي على المدى القصير
45	3-5 إمكانيات الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي
46	4-5 إحلال الواردات وزيادة حصة المنتج المحلي
48	5-5 حماية المنتج الوطني
49	6-5 توصيات السياسات الصناعية والتدخلات القابلة للتنفيذ
53	ملحق (1): المجموعة البورية
56	ملحق (2): أبرز مؤشرات القطاعات الصناعية، 2018
57	المراجع

قائمة الأشكال

- شكل 1-2: عدد المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1994-2019 14
- شكل 2-2: عدد العاملين في القطاع الصناعي خلال الأعوام 1994-2020 14
- شكل 3-2: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1994-2023 (%) 15
- شكل 4-2: النمو في القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الأعوام 1994-2023 (%) 15
- شكل 1-4: معدل النمو في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق (%) 36
- شكل 2-4: الرقم القياسي لأسعار المنتج للصناعات التحويلية الشهري خلال الفترة 2023-2024 38
- شكل 3-4: الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي الشهري خلال الفترة 2023-2024 39

قائمة الجداول

- 36 جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي في الضفة الغربية ومساهمة مكونات الطلب في النمو بين الربعين الثالث والرابع 2023 (%)
- 38 جدول 2: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الربع في العام 2023 (مليون دولار)
- 48 جدول 3: قائمة سلع مختارة مستوردة من إسرائيل وباقي العالم في العام 2022 (ألف دولار)

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض أوضاع قطاع الصناعة في الضفة الغربية وإمكانيات تحسين الأداء بهدف زيادة حصة المنتج الوطني وزيادة استيعاب العمالة، وذلك استجابة للتحديات التي تفرضها الآثار التي نجمت عن حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وذلك ضمن محددات الوضع القائم؛ أي ضمن إطار الاتفاقيات الموقعة التي تحكم أداء الحكم الذاتي المحدود بدون سيادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967. من جهة أخرى، هذه الدراسة تقتصر كذلك على أوضاع القطاع الصناعي في الضفة الغربية، حيث إن إعادة بناء الاقتصاد في قطاع غزة بعد الدمار الشامل الذي تعرّض له نتيجة لحرب تشرين الأول/أكتوبر 2023 يتطلب دراسة منفصلة.

كما أدى العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى تدمير واسع في المباني والمنشآت والبنى التحتية ومعظم المنشآت التجارية والصناعية والزراعية، وأدى كذلك إلى مجموعة واسعة من الصدمات الاقتصادية على الضفة الغربية، إلى جانب آثار عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بحيث واكبت الضفة الغربية الكارثة الإنسانية التي يعاني منها القطاع.

منذ بداية السابع من تشرين الأول/أكتوبر العام 2023، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية لم تشهد له مثيلاً منذ الانتفاضة الثانية قبل عقدين من الزمان. نتيج لذلك، تم إلغاء تصاريح العمل لما يقارب مائتي ألف عامل فلسطيني ممن يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي؛ أي أن معظمهم أضيفوا إلى جيش العاطلين عن العمل في الضفة الغربية. يشمل ذلك بضعة آلاف من العمال الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة بموجب تصاريح عمل، وقد انتقلوا إلى الضفة الغربية منذ السابع من تشرين الأول بعد أن تقطعت بهم السبل، ولم يتمكنوا من العودة إلى القطاع. بعد نحو سنة على العدوان، ما زالت إمكانية إعادة تمكين أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين من العودة إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي بموجب تصاريح عمل رسمية بعيدة الاحتمال.

تقوم هذه الدراسة باستعراض هذا الجانب من آثار العدوان الإسرائيلي على القطاع الصناعي؛ أي الانتشار الواسع للبطالة في الضفة الغربية نتيجة لإضافة ما يقرب من مائتي ألف عاطل عن العمل إلى البطالة، ودراسة آفاق وإمكانات امتصاص هذه الصدمة عبر استيعاب جزء من هذه البطالة الإضافية في قطاع الصناعة داخل الضفة الغربية وزيادة حصة المنتج الوطني، وذلك ضمن محددات الوضع القائم السياسي والمؤسسي، وكذلك الارتفاع النسبي في الطلب على بعض المنتجات المحلية نتيجة للمقاطعة الشعبية لبعض المنتجات في الشهور الأخيرة.

يستعرض القسم الأول من الدراسة التطور التاريخي لقطاع الصناعة الفلسطيني، والتشوّهات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني منذ حرب 1967 نتيجة للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي تمحورت حول السلب والإفقار عبر مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وفرض قيود على حركة التجارة الداخلية والخارجية، وإحاق الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 بالنظام الاقتصادي الإسرائيلي.

هذه السياسات الاقتصادية الإسرائيلية حوّلت الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 إلى أسواق أسيرة للمنتجات الإسرائيلية التي تتمتع بمختلف أشكال الحماية والدعم، وإلى المنتجات المستوردة من خلال إسرائيل. كان من نتائج سياسات السلب والإفقار عبر العقود الماضية تراجع النشاطات الإنتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة وهجرة العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. هذه الهيمنة الإسرائيلية الشاملة أدت، كذلك، إلى الاحتواء غير المتكافئ، حيث اتسعت الفجوات بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي في الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، كما أدت إلى تعرض اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 إلى الكساد التضخمي، أو ما يعرف بالمرض الهولندي الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بالاقتصادات العربية المجاورة، وإلى تراجع الميزات التنافسية النسبية معها.

يتبع ذلك استعراض البيانات الأساسية لأوضاع القطاع الصناعي عشية حرب تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في الفروع الصناعية الرئيسة، التي تشمل التعدين، وصناعة الحجر والرخام، والصناعات المعدنية، وصناعات الجلود والأحذية، والصناعات الكيماوية، وصناعات الحرف اليدوية والتقليدية، والصناعات الخشبية والأثاث، والصناعات الدوائية، وصناعة النسيج والملابس. يقدم هذا القسم صورة عن أوضاع هذه الفروع، وأهم المعوّقات التي يواجهها كلّ منها.

بعد عرض البيانات الأساسية، تتطرق الدراسة إلى نتائج حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023 على القطاع الصناعي في الضفة الغربية، نتيجة للصدمات المتعددة الناجمة عن الحرب، التي تشمل الانخفاض الكبير في الاستهلاك العام والخاص الذي أدّى إلى تراجع أداء النشاط الصناعي نتيجة لانخفاض الطلب. من جهة أخرى، أدت سياسة إسرائيل في إخضاع الضفة الغربية إلى حصار مشدد منذ بدء الحرب وتقسيمها إلى معازل منفصلة عن بعضها البعض محاطة بالحواجز الإسرائيلية التي تقدرها الأمم المتحدة بحوالي مائتين وعشرين من المعازل، ما أدى، كذلك، إلى إضافة صعوبات أخرى أمام وصول العمال إلى أماكن عملهم، وصعوبات وتكاليف إضافية للنقل الداخلي للسلع والمواد.

من جهة أخرى، أدت سياسات إسرائيل في نهب جزء من الإيرادات الداخلية، ووضع عراقيل ومعوقات أمام تحويلها إلى الخزينة الفلسطينية، إلى المزيد من تراجع الاستهلاك العام، وبالتالي تراجع الطلب على المنتجات المحلية. قيام إسرائيل بتشديد الحصار على الضفة الغربية منذ بدء حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023، اشتمل كذلك على منع فلسطينيي العام 1948 من ممارسة التسوق في الضفة الغربية

الذي كان يمثل مساهمة مهمة في إجمالي الطلب في أسواق الضفة الغربية. وإضافة إلى الحصار المشدد على التنقل الداخلي، فقد اتسع نطاق وشدة الاعتداءات الإسرائيلية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي على المدن ومخيمات اللاجئين، والتي يرافقها اعتداءات المستوطنين المتوالية بحماية الجيش الإسرائيلي، ما يساهم كذلك في تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تعطيل عجلة الإنتاج والنشاطات الاقتصادية.

يقدم القسم الرابع من الدراسة مقترحات لتحسين الأداء في القطاع الصناعي في الضفة الغربية استجابة للتحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وذلك ضمن محددات الوضع القائم. غني عن الذكر أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تتطلب تحقيق السيادة على الأرض والموارد الطبيعية والحدود الدولية. مع ذلك، فإنه من الممكن اللجوء إلى صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج لتحسين الأداء ضمن الوضع القائم في الأمد القصير.

تتمحور المسألة المركزية في التوصيات والمقترحات التي تقدّمها الدراسة لتحقيق ذلك حول العمل الجاد في تحقيق الانفكاك التدريجي عن النظام الاقتصادي الإسرائيلي من جهة، وعلى التوجه نحو تطبيق سياسة إحلال الواردات وزيادة حصة المنتج الوطني وحمايته من سياسة الإغراق التي تفرضها إسرائيل على الأسواق الفلسطينية الأسيرة من جهة أخرى. هذه التوصيات والمقترحات تشمل تحسين البيئة الاستثمارية، وإقامة مناطق صناعية داخلية، والتوسع في التأهيل والتدريب المهني، ونشر الوعي الاستهلاكي المساند للمنتجات الوطنية.

تشمل المقترحات والتوصيات، أيضاً: ضرورة الاهتمام بتطوير رأس المال البشري، تحفيز إنشاء صناعات جديدة تعتمد على اليد العاملة الماهرة والمؤهلة لتحقيق ميزات تنافسية في التصدير مع خلق علاقة بين الصناعات القائمة والصناعات الجديدة عبر تعزيز الروابط الخلفية بينهما. وفي هذا السياق، يمثل التوسع في الصناعات الغذائية مجالاً مهماً للاستثمار في الإنتاج الصناعي، حيث إن دعم المواطنين في المرحلة الراهنة يتطلب توفير السلع الأساسية من المنتجات المحلية.

وتشمل التوصيات، كذلك، العمل على البحث عن منافذ تسويقية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الدولية، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، ومع أعضاء منطقة التجارة الحرة، التي منحت وصولاً تفضيلاً للمنتجات الفلسطينية إلى أسواقها. ومن الخطوات التي من شأنها أن تعزز من وصول المنتج الفلسطيني إلى الأسواق العالمية، إجراء بحوث سوق/تسويقية متخصصة حول الأسواق المحتملة للمنتجات الفلسطينية، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المستهلكين في السوق الدولية وأذواقهم.

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

أدى العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 إلى تدمير واسع في المباني والبنى التحتية ومعظم المنشآت التجارية والصناعية والزراعية، كما أدى إلى مجموعة واسعة من الصدمات الاقتصادية على الضفة الغربية، إلى جانب آثار عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بحيث واكبت الضفة الغربية الكارثة الإنسانية التي يعاني منها القطاع.

منذ بداية السابع من تشرين الأول العام 2023، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إغلاقاً شاملاً على الضفة الغربية لم تشهد له مثيلاً منذ الانتفاضة الثانية قبل عقدين من الزمان. نتيجة لهذا الإغلاق الشامل، تم إلغاء تصاريح العمل لما يقارب مائتي ألف عامل فلسطيني ممن يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي؛ أي أن معظمهم أضيفوا إلى جيش العاطلين عن العمل في الضفة الغربية. يشمل ذلك بضعة آلاف من العمال الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة بموجب تصاريح عمل، وقد انتقلوا إلى الضفة الغربية منذ السابع من تشرين الأول بعد أن تقطعت بهم السبل، ولم يتمكنوا من العودة إلى القطاع. بعد ما يقارب من سنة على العدوان، ما زالت إمكانية إعادة تمكين أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين من العودة إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي بموجب تصاريح عمل رسمية بعيدة الاحتمال.

تقوم هذه الدراسة باستعراض هذا الجانب من آثار العدوان الإسرائيلي على القطاع الصناعي؛ أي الانتشار الواسع للبطالة في الضفة الغربية نتيجة لإضافة ما يقرب من مائتي ألف عاطل عن العمل إلى البطالة، ودراسة آفاق وإمكانات امتصاص هذه الصدمة عبر استيعاب جزء من هذه البطالة الإضافية في قطاع الصناعة داخل الضفة الغربية، وزيادة حصة المنتج الوطني، وذلك ضمن محددات الوضع القائم السياسي والمؤسسي والأمني، وكذلك الارتفاع النسبي في الطلب على بعض المنتجات المحلية نتيجة للمقاطعة الشعبية لبعض المنتجات في الشهور الأخيرة.

2-1 السياق العام

كان من المفترض أن يلعب القطاع الصناعي دوراً بارزاً في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تصدير السلع الصناعية، وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة. لم ينجح القطاع الصناعي في فلسطين في القيام بهذا الدور على النحو المطلوب نتيجة التراجع المستمر في مساهمة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد

انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 22% في العام 1994 إلى ما يقارب 12% مع نهاية العام 2023 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

في السنوات العشر الأخيرة، أدت مجموعة من التطورات السلبية في الأراضي المحتلة 1967 إلى المزيد من التراجع في الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب ذلك، ما زالت السلطات الإسرائيلية تقوم بقرصنة نسب لا يستهان بها من مستحقات الخزينة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. عدا عن ذلك، لم يتعاف الاقتصاد الفلسطيني من الصدمة التي تعرض لها خلال عامي انتشار جائحة كورونا، والتي أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 11.3% في العام 2020 عن العام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023أ). وعلى الرغم من أن العامين 2021 و2022 قد شهدا قدراً محدوداً من التعافي بعد السيطرة على انتشار الوباء، فإن المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الكلي للعام 2022 بقيت كذلك أقل من مستوياتها السابقة في العام 2019؛ أي قبل انتشار الجائحة. إضافة إلى هذا التراجع في الأداء الاقتصادي، فإن سياسات الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الذي تشكل بعد انتخابات تشرين الثاني العام 2022، قد عملت على تشجيع اعتداءات المستوطنين على التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، وتشديد الحصار عليها، عبر الحواجز العسكرية الإسرائيلية، وقطع الطرق بينها بشكل متواصل، ما فاقم من تردّي الأوضاع الاقتصادية طوال الشهور الماضية.

مع أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت في سنوات التسعينيات من القرن الماضي قد أنشأت وزارة للصناعة بهدف إعادة بناء هذا القطاع الاقتصادي وتنظيمه، فإنه تم دمجها ضمن وزارة الاقتصاد الوطني في أعقاب الانتفاضة الثانية، ما أدّى إلى تراجع كبير في الدور الحكومي في تقديم خدمات مهمة مثل الرقابة الصناعية والإرشاد. في العام 2024، أعادت الحكومة التاسعة عشرة إنشاء وزارة مستقلة للصناعة بهدف علاج واقع قطاع الصناعة الفلسطيني، نظراً لأهمية القطاع الصناعي، وإدراكاً للحاجة إلى إعادة النظر في سبل تعزيز نمو القطاع الصناعي الفلسطيني. بناء عليه، سوف يتم العمل على إعادة الهيكلية بما يشمل المفاهيم الجديدة التي ظهرت في موضوع الصناعة ليتم إدراجها ضمن الهيكلية، إلى جانب النظر إلى الهيكلية السابقة للوزارة.¹

ضمن هذا السياق العام، تتطلب دراسة تحسين قدرة قطاع الصناعة المحلي على استيعاب العمالة وزيادة حصة المنتج الوطني، التركيز على جوانب رئيسة، تشمل التالي:

- القطاعات الإنتاجية: تراجعت نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الكلي طوال العقود الماضية نتيجة لهيمنة الإسرائيلية وقيودها المفروضة على الجانب الفلسطيني، التي تعزز، بدورها، من محدودية الحكم الذاتي وسيادته، إلى جانب مختلف المعوقات الأخرى التي ساهمت، كذلك، في

1 مجموعة بؤرية عقدت بتاريخ 2024/5/15 في مقر معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني (ماس) مع الجهات ذات العلاقة من وزارة الصناعة، واتحاد الصناعات الفلسطينية، واتحادات الصناعات التخصصية المختلفة، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، ... وغيرها..

تزايد تراجع النشاطات الإنتاجية. منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، تراجعت مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي من 40% العام 1994 إلى حوالي 12% العام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ب).

• أوضاع العمالة: لم تتجاوز نسبة القوى العاملة المشاركة 44% في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 قبل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وقد توزعت القوى العاملة في الربع الثالث من العام 2023 بين نحو 1.16 مليون عامل،² وحوالي 368.8 ألف شخص عاطلين عن العمل.³ يعتبر القطاع الخاص الأكثر تشغيلاً، بنسبة 64% من إجمالي العاملين.⁴ ولا شك أن السمات العامة للعمالة في القطاع الخاص تعكس ضعف الأداء الاقتصادي بشكل عام، حيث يضطر حوالي ثلث العاملين في القطاع الخاص إلى العمل بأجر دون الحد الأدنى، كما أن ثلثي العاملين في القطاع الخاص يعملون بدون عقود عمل. هذه السمات العامة للعمالة تعكس ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل مجزية لما يقرب من نصف قواه العاملة. من الملاحظ أن السمات العامة للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية تتباين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث إن السمات العامة للقوى العاملة في الضفة الغربية، من ناحية التشغيل وظروف العمل والبطالة، أفضل نسبياً مما عليه الحال في قطاع غزة. لكن بعد أحداث السابع من أكتوبر، أصبح في حكم المؤكد أن أوضاع العمالة في الضفة الغربية سوف تشهد تدهوراً ملحوظاً على أكثر من صعيد، وبخاصة معدل البطالة، وذلك بعد إضافة 171.2 ألف عامل من الضفة كانوا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي إلى 129.3 ألف عاطل عن العمل في الضفة الغربية.

• محددات الوضع القائم: تخضع الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 لهيمنة إسرائيلية شاملة للنظام الاقتصادي الإسرائيلي، كما تقع ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي، وينعكس ذلك على أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية لصياغة وتطبيق توجهات وبرامج اقتصادية تعكس الأولويات والأجندة الوطنية الفلسطينية. بشكل أكثر تحديداً، تشكل محددات الوضع القائم تحدياً أمام قدرة الحكم الذاتي المحدود على تطبيق إجراءات حماية المنتجات المحلية وتعزيز تنافسيته، بعد أن تحولت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أسواق أسيرة للمنتجات الإسرائيلية. وحيث إن اتفاقيات أوسلو العام 1993 كانت لمرحلة انتقالية من خمس سنوات تنتهي العام 1999، فإن هذه الاتفاقيات قد أبطت على محددات الوضع القائم منذ العام 1967؛ أي إبقاء الأراضي المحتلة العام 1967 ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي، وبالتالي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة على حركة الأفراد والسلع على الحدود الدولية.

• الآثار المتوقعة عن حرب تشرين الأول 2023 على الواقع الاقتصادي: إلى جانب تدمير اقتصاد قطاع غزة الذي كان يساهم بحوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل الجزء الأكبر من العاملين في الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي إلى البطالة (قرابة 171 ألف عامل)، تعرضت أيضاً الأوضاع الاقتصادية

2 القوى العاملة والسكان (pipa.ps).

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني د. عوض، تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)

(pcbs.gov.ps)

4 المصدر السابق.

والاجتماعية في الضفة الغربية إلى مجموعة من الصدمات، حيث تم فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إضافة إلى القيود على الحركة للأشخاص والبضائع بين مناطق (أ) و(ب) المحاطة بالمناطق (ج) الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، والمحاطة بما يتجاوز 800 حاجز عسكري إسرائيلي، بحيث تحولت المناطق المصنفة (أ) و(ب) إلى حوالي 220 من المعازل المنفصلة عن بعضها البعض وفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية منذ بدء العدوان،⁵ ما حدّ، بدوره، من نشاطات التجارة الداخلية والخدمات، ومن تمكين العاملين من الالتحاق بأماكن عملهم. إضافة إلى ذلك، أدى هذا الإغلاق الشامل إلى توقف شبه تام لحركة تنقل فلسطينيي العام 1948 إلى الضفة الغربية، الذين قدرت مساهماتهم في الاقتصاد المحلي للضفة الغربية بحوالي 1.584 مليار دولار في العام 2022 (الخالدي وآخرون، 2024). كما أدى الإغلاق الشامل إلى تراجع كبير في نشاطات الاستيراد التي تمثل عائداتها قسماً مهماً من الإيرادات المحلية للخزينة الفلسطينية. منذ بدء العدوان، توقفت كذلك نشاطات القطاع السياحي الذي مثل ما يزيد على 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.⁶ أدى الأثر التراكمي لهذه الصدمات، إلى جانب توقف تحويل إيرادات الخزينة الفلسطينية عبر آلية المقاصة، إلى انخفاض كبير في الاستهلاك العام والخاص، ما سينعكس في الشهور المقبلة في التسبب في المزيد من تراجع الإيرادات العامة، الأمر الذي يؤدي إلى حلقة مفرغة من دورة الهبوط المتعاقب.

تمثل هذه الجوانب الأربعة الرئيسية السياق العام الذي يحيط بمعطيات وافترضات العمل على دراسة الإمكانيات والوسائل المتاحة لتحسين قدرة قطاع الصناعة الفلسطيني المحلي في الضفة الغربية على استيعاب العمالة وزيادة حصة المنتج الوطني.

3-1 محددات الوضع القائم

انطلاقاً من هذا السياق العام، تسعى هذه الدراسة إلى استعراض إمكانيات ووسائل تحسين الأداء في قطاع الصناعة ضمن محددات الوضع القائم؛ أي ضمن إطار صلاحيات الحكم الذاتي المحدود بدون سيادة، التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي. من الجدير بالذكر أن هذه الدراسة لا تهدف إلى وضع خطة تنموية لقطاع الصناعة ضمن نظام اقتصادي لدولة مستقلة تتمتع بالسيادة الاقتصادية على الأرض والمصادر الطبيعية والحدود، وإنما تقتصر على استعراض إمكانيات مواجهة التحديات الجمّة التي نتجت عن آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والبرامج والإجراءات الممكنة التطبيق في الأمد القصير لامتناس الصدمة، وتحسين أوضاع القطاع الصناعي بهدف زيادة حصة المنتج الوطني وتنشيط الطلب الفعّال على المنتجات الصناعية المحلية، وتوفير فرص عمل إضافية، ودراسة إمكانية اتخاذ إجراءات سياساتية وبرامجية لدعم الصمود أمام هذه التحديات الطارئة.

5 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان - مع ذكرى يوم الأرض وتحت ستار العدوان الرهيب: الاحتلال استولى على 27 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين (cwrc.ps)

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين الأداء في قطاع الصناعة وقدرته على استيعاب العمالة عبر التوسع في الإنتاج المحلي. لتحقيق أهداف هذه الدراسة، من الضروري البناء على الدراسات السابقة في السنوات الماضية ممن تناولت جوانب متعددة من تنمية القطاعات الإنتاجية ضمن محددات الوضع القائم. في هذا السياق، كان معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) قد أنتج في العقدين الماضيين مجموعة واسعة من الدراسات التي تناولت جوانب متعددة من سياسات وبرامج تحسين الأداء في القطاعات الاقتصادية، التي تقدم أرضية مناسبة لإعداد هذه الدراسة.

المسألة البحثية الرئيسية للدراسة: ما هي الإمكانيات والوسائل الممكنة والمتاحة ضمن محددات الوضع القائم لتحسين أداء قطاع الصناعة في الضفة الغربية بما يمكّنه من استيعاب العمالة وزيادة حصة المنتج المحلي؟ تتبع هذه المسألة البحثية الرئيسية مجموعة من المسائل البحثية المتفرعة عنها، التي تتمثل بما يلي:

- استعراض أوضاع الفرعين الرئيسيين في قطاع الصناعة: النشاطات الاستخراجية والنشاطات التحويلية.
- تغطية أبرز الفجوات والتحديات التي تعيق نمو أفرع قطاع الصناعة.
- استعراض المتطلبات السياسية والإجرائية والتمويلية لتنشيط هذه الفروع الصناعية.
- الإجراءات الممكنة والمتاحة لحماية المنتج المحلي أمام المنتجات المماثلة والبديلة؛ الإسرائيلية والمستوردة من أطراف ثالثة.
- المتطلبات الاستثمارية العامة والخاصة لتطبيق وتنفيذ مثل هذه السياسات والبرامج.

5-1 فرضيات الدراسة

أولاً: إن العمليات الحربية التي بدأت في 7 تشرين الأول والمتواصلة خلال العام 2024 ستؤدي إلى آثار ونتائج وتشوّهات اقتصادية عميقة على الضفة الغربية ستتواصل طوال فترة مقبلة قد تتجاوز العامين المقبلين.

ثانياً: إن محددات الوضع القائم وصلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية ستبقى في المستقبل المنظور ضمن إطار ما نصّت عليه اتفاقيات أوسلو واتفاق باريس الاقتصادي⁷. ومع أن التطورات السياسية الإقليمية والدولية في مرحلة «اليوم التالي للحرب» قد تؤدي إلى خلق ظروف تسمح

7 اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين م. ت. ف. وإسرائيل في أبريل/نيسان 1994 هو جزء من اتفاقيات أوسلو، ويمثّل أحد ملاحق اتفاقية «أوسلو-2» الموقعة في سبتمبر/أيلول 1995 التي تحدد آليات وإجراءات تنظيم العلاقات التجارية والمالية وسوق العمل خلال السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية التي بدأت العام 1994، وكان من المقرر لها أن تنتهي العام 1999، لتحل محلها ترتيبات متفاوض عليها للوضع الدائم.

بتوسيع مجال قدرة الحكم الذاتي المحدود على صياغة وتطبيق سياسات وبرامج اقتصادية خارج نطاق محددات الوضع القائم، إلا أن مثل هذه الإمكانيات ما زالت غير واردة في وقت إعداد هذه الدراسة للنشر، وبالتالي لا يمكن أخذها بعين الاعتبار.

ثالثاً: إن سياسات الإغلاق الشامل والتقييدات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة البضائع والعمال والتنقل الداخلي والعمل عبر الخط الأخضر ستتواصل في الفترة المقبلة.

رابعاً: إن التمويل الخارجي من الدول المانحة الذي انخفض في الأعوام الماضية إلى أقل من 10% من معدلاته التي كانت سائدة بين العامين 2008-2012 قد لا يشهد تحسناً ملموساً في الفترة المقبلة.

6-1 منهجية الدراسة

قامت الدراسة بتقييم الأوضاع القائمة في قطاع الصناعة في الضفة الغربية، وإمكانات تحسين الأداء فيه في الأمد القريب ضمن نطاق الوضع القائم، بهدف زيادة حصة المنتج المحلي، وتوفير فرص عمل إضافية، وذلك عبر:

1. مراجعة الأدبيات السابقة، والأدبيات المتعلقة بقطاع الصناعة وأفرعه.
2. جمع البيانات الإحصائية من مصادرها الرسمية والثانوية لتوفير صورة إحصائية أساسية لكل فرع من نشاطات هذا القطاع.
3. وضع تشخيص لواقع القطاع بهدف تحديد المحاور اللازمة لدراسته والمنهجية التحليلية المناسبة.
4. عقد مجموعة بؤرية مع المؤسسات وأصحاب العلاقة من الجانب الحكومي والقطاع الخاص وغيرها من الجهات ذات العلاقة (وزارة الصناعة، اتحاد الغرف التجارية والصناعية، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، الاتحادات الصناعية التخصصية وغيرها).
5. دراسة الإجراءات الحمائية الممكنة والمتاحة ضمن محددات الوضع القائم.
6. استعراض المتطلبات التمويلية والاستثمارية العامة والخاصة.
7. الاستنتاجات والتوصيات السياساتية والبرامجية.

الفصل الثاني

تشخيص واقع قطاع الصناعة الفلسطيني

1-2 مقدمة

يستعرض هذا الفصل ملامح وسمات القطاع الصناعي في فلسطين، من خلال عرض التسلسل التاريخي لتطور قطاع الصناعة الفلسطيني، مع التطرق إلى التحول الحاصل على هيكلته في الفترة اللاحقة لنكبة العام 1948 وحرب 1967، إضافة إلى التطرق إلى التشوهات الناجمة عن تاريخ طويل من السيطرة الاستعمارية على الاقتصادي الفلسطيني منذ أوائل القرن العشرين، إلى جانب عرض تبعات وأثار توقيع الاتفاقيات المرحلية (اتفاقيات أوسلو 1993-1999، واتفاق باريس الاقتصادي 1994) على أداء القطاع الصناعي. كما يقوم الفصل بعرض أبرز القيود والمعوقات التي فرضتها سياسات الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب مختلف المعوقات والفجوات التي يعاني منها القطاع، والتي أدت، بدورها، إلى إضعاف الأداء في القطاع الصناعي وتراجعته.

2-2 التطور التاريخي لقطاع الصناعة الفلسطيني

1-2-2 بدء ظهور القطاع الصناعي الفلسطيني

شهدت فلسطين عبر تاريخها نشاطات صناعية متعددة، تمثل أبرزها في الحرف والصناعات التراثية والثقافية المتوارثة. كما تمحورت النشاطات الاقتصادية في العهد العثماني في بعض المدن حول عدد من النشاطات الصناعية التحويلية، مثل ما وثقها بشارة دوماني في دراسته حول النشاطات الاقتصادية لمدينة نابلس في القرن الثامن عشر (Doumani, 1995).

اعتبر ألكسندر شولش أن الإصلاحات العثمانية وقوانين تسجيل الأراضي، التي عرفت باسم «التنظيمات»، قد كانت فاتحة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وبخاصة بين عامي 1856-1882، والتي كانت مؤشراً على مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين (Schoelch, 1982; Schoelch, 1993). المسألة الجوهرية في «التنظيمات»، وبخاصة قانون الأرض الصادر العام 1858، هي الانتقال من «حيازة» الأراضي الزراعية إلى تسجيل الأراضي عبر إدخال نظام «الطابو»، ما فتح الباب أمام تحويل الأرض الزراعية إلى «سلعة» يتم تداولها عبر البيع والشراء. تتعلق هذه التطورات التي يوثقها كل من بشارة دوماني وألكسندر شولش بمجمل ما يعرف ب«التحديث» والتحول الرأسمالي: الاقتصاد النقدي، وتحويل الأرض إلى سلعة للتداول والاستثمار، والعلاقات المتشابكة بين ملاك الأرض والتجار والمزارعين، والعلاقة بين الريف والمدينة والبدو. كما تمثلت في توثيق نشاط البدو كأحد مكونات

العملية الإنتاجية، ودورهم في توريد المواد الأولية للصناعات الناشئة في المركز الحضري التي انفتحت تدريجياً على الأقاليم المحيطة بالمنطقة، حيث كانت المواد الأولية لمشاغل النسيج تأتي من القرى الساحلية (Doumani, 1995; Schoelch, 1993; Schoelch, 1982).

كما أوضح ألكسندر شولش في دراسة أخرى التطورات البنوية التي شهدتها النشاطات الاقتصادية، حيث أدت هذه التحولات (بما فيها التنظيمات العثمانية المتعلقة بتسجيل الأراضي والسماح للأجانب بملكيته، والانفتاح على أوروبا، وتحسين وسائل المواصلات الداخلية والدولية، وتحديث مدخلات الإنتاج وأدواته) إلى تحول جوهري في البنية الاقتصادية، كما أدت إلى التحول الرأسمالي بشكل متسارع. كان للدولة العثمانية دور مهم في تسريع هذه التحولات بجانب تطبيق قوانين التنظيمات، إذ عملت على إنشاء الطرق الداخلية بين المدن الرئيسية ومد خطوط السكك الحديدية، كان أولها الخط الواصل بين القدس ويافا العام 1892، والخط الرابط بين حيفا ودرعا (وبالتالي خط الحجاز) في العام 1902، بحيث إن نسبة طول السكك الحديدية إلى عدد السكان في فلسطين كانت الأعلى في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين. بالتالي، فإن الفائض الاقتصادي قد نما في تلك الفترة بشكل كبير (Schoelch, 1982).

هذه التطورات، حتى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أي حتى الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية وقيام بريطانيا باحتلال فلسطين، كانت، في مجملها، تطورات تضع فلسطين على عتبة نهضة اقتصادية واجتماعية، وبخاصة مع النمو الحضري وما صاحبه من توسع للنشاط الاقتصادي في المدن الساحلية. إلا أن قيام بريطانيا باحتلال فلسطين في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى، وقيامها بممارسة الانتداب بهدف العمل على تسهيل إقامة وطن قومي للمهاجرين اليهود من أوروبا في فلسطين، قد أحبطت هذه الإمكانيات الواعدة للتطور الاقتصادي في فلسطين. فقد تمثل الهدف الجوهري للسياسة الانتدابية في تسهيل الهجرة اليهودية، وفي تمكين «اليشوف» اليهودي (هيئة السكان اليهود في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل) من السيطرة على الاقتصاد، بما يتجاوز السيطرة على الأراضي إلى أولوية توظيف المهاجرين اليهود في الإدارات الحكومية، ومنح الامتيازات للنشاطات الاقتصادية اليهودية، ما أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الفلسطيني (Brown, 1982).

منحت السلطات الانتدابية مجموعة مهمة من الاحتكارات للحركة الصهيونية، منها احتكار لتوليد الطاقة في مشروع روتنبرغ، واستغلال المصادر الطبيعية من البحر الميت، وشركة شيمن للزيوت النباتية (Brown, 1982). فيما يتعلق بامتياز روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية، قامت السلطات البريطانية بإحباط المبادرات الفلسطينية لإقامة منشآت لتوليد الطاقة. في الفترة السابقة لمنح امتياز روتنبرغ، كان فؤاد سعد قد تقدم بمشروع لتوليد الكهرباء في مدينة حيفا العام 1919، ولكن سلطات الانتداب منعت المستثمر الفلسطيني الحصول على الترخيص، إلى أن تم منح امتياز روتنبرغ (حجازي، 2014).⁸

8 كما تشير هند البديري كذلك إلى هذه الامتيازات، مقدمة معلومات مماثلة حول امتياز الكهرباء. من الجدير بالذكر كذلك أن مستثمراً يونانياً (يوربيدس مافروماتس) كان قد حصل من السلطات العثمانية على امتياز لتوليد الكهرباء قبل نشوب الحرب العالمية الأولى،

في السياق ذاته، وفقاً لدراسة إبراهيم الجندي، فإن مجموع هذه السياسات الانتدابية (التي تشمل تدمير البنية الفلاحية عبر تصفية الأراضي المشاع، وتمكين الهجرة والاستيطان الصهيونيين، ومنح المنظمات والاستثمارات اليهودية الامتيازات والاحتكارات وألوية التوظيف في المؤسسات العامة، إضافة إلى توسع المنظمات الصهيونية في شراء الأراضي) قد أجهضت الطاقات الكامنة للنمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني عما كان عليه في أواخر العهد العثماني، وقبل الاحتلال البريطاني (الجندي، 1985).

كما رصدت دراسة لربا الزهّار نتائج سياسة الانتداب البريطاني لإحباط النمو الاقتصادي الفلسطيني لصالح نمو اقتصاد المهاجرين اليهود، حيث ارتفعت نسبة الملكية اليهودية للمصانع في فلسطين من 35% العام 1928 إلى 72.2% العام 1939، مقابل تراجع الملكية العربية للمصانع من 65% إلى 27.8% في الفترة ذاتها، كذلك ارتفع حجم رأس المال اليهودي المستثمر في قطاع الصناعة من مليون جنيه فلسطيني العام 1922 إلى 300 مليون جنيه فلسطيني العام 1947، مقابل 1.5 مليون جنيه فلسطيني مستثمر في قطاع الصناعة العربي الفلسطيني في العام ذاته. أما عدد العاملين، فقد بلغ 8804 عمّال في قطاع الصناعة العربي الفلسطيني العام 1942 مقابل 37800 عامل في قطاع الصناعة اليهودي، حيث شكلت نسبة العاملين العرب 7.32% من العاملين اليهود في القطاع الصناعي (الزهّار، 2011).

2-2-2 تطور القطاع الصناعي في الفترة اللاحقة لنكبة العام 1948

ثمة القليل من الدراسات حول النتائج الاقتصادية لحرب العام 1948 على تطورات الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية تحت الحكم الأردني الذي تواصل إلى العام 1967، والأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة تحت الإدارة المصرية في الفترة ذاتها. فيما يتعلق بالضفة الغربية، كان هناك فارق كبير في مستوى التطور الاقتصادي بين الضفة الغربية وشرق الأردن، حيث كانت تعتمد إمارة شرق الأردن على الاقتصاد البدوي في تربية المواشي والزراعة، مقابل نمط إنتاجي سلمي في الضفة الغربية. وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية 254 منشأة في بداية الخمسينيات، وكانت تستوعب 3562 عاملاً، أما في الضفة الشرقية، فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية 153 منشأة صناعية، وكانت تستوعب 1171 عاملاً (المحاميد، 2012).

أدى تركيز سياسات تطوير قطاع الصناعة في الضفة الشرقية وتقنين فرص الاستثمار في الضفة الغربية إلى عرقلة النمو الاقتصادي والصناعي في الضفة الغربية. فوفقاً لكل من طاهر كنعان ومروان كردوش، تغير مستوى التطور الاقتصادي في شرق الأردن مع مرور الزمن، حيث أصبح الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي من نصيب الصناعة في الضفة الشرقية، ففي العام 1965 بلغ نصيب الضفة الغربية

وعندما حاول تمويل المشروع بعد الاحتلال البريطاني، فإن السلطات البريطانية منعتة من ذلك، وتدخل تشرشل قائلاً «إن غير الصهيونيين لن يحصلوا أبداً على القروض اللازمة بسبب افتقارهم للدوافع شبه الدينية»، البديري، ص. 226.

2.3% فقط من إجمالي التكوين الرأسمالي في الأردن، بالتزامن مع تحفيز هجرة الأيدي العاملة الصناعية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، ما أدى إلى نقل المهارات والخبرات الصناعية. تعزز ذلك من خلال اعتماد سياسات تمييزية في الأجور، حيث بلغت الأجور المدفوعة في مؤسسات الضفة الشرقية ضعف الأجور المدفوعة في مؤسسات الضفة الغربية، هذا وقد بلغت نسبة العاملين في المؤسسات الصناعية التي تشغل 10 عمال فأكثر 34.8% من مجمل العاملين في الصناعة في الضفة الغربية العام 1965، مقابل 54.5% من مجموع العاملين في قطاع الصناعة في الضفة الشرقية.

إضافة إلى ما تقدم، نشير إلى أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 6.6% العام 1965 في الضفة الغربية مقابل 23.9% و 21.1% للزراعة والتجارة على التوالي، بينما بلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في المؤسسات الصناعية التي تشغل 10 عمال فأكثر 31.7% في الضفة الغربية في العام ذاته مقابل 41.2% في الضفة الشرقية، ما يدل على التقدم الذي أحرزه قطاع الصناعة في الضفة الشرقية مقارنة بالضفة الغربية (Kanan & Kardoush, 2002).

فيما يتعلق بقطاع غزة، استعرضت دراسة قفة (2006) أوضاع الصناعة في القطاع، الذي كان تحت الإدارة المصرية في الفترة بين العامين 1967 و 1948. تشير المؤشرات المتوافرة عن تلك الحقبة، إلى أن أوضاع الصناعة في قطاع غزة كانت أسوأ مما كان عليه الحال في الضفة الغربية، وأن القطاع الصناعي لم يحظ بالاستثمارات الكافية ولا بالاهتمام الكافي، وذلك نتيجة تركيز الاهتمام بالقطاع الزراعي من قبل السكان المحليين. وقد انعكس ذلك في ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغت مساهمة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 4.4% فقط في العام 1966، وبلغ عدد المنشآت الصناعية العام 1967 حوالي 1,000 منشأة صناعية تشمل صناعة البسط والنسيج ومعاصر الزيتون والمطاحن والفخار والتبغ من المصانع الحديثة (قفة، 2006).

2-3 التشوه الهيكلي لقطاع الصناعة الفلسطيني

2-3-1 الفترة اللاحقة لحرب العام 1967

أدت حرب العام 1967 إلى إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة وضمهما إلى النظام الاقتصادي الإسرائيلي تحت الهيمنة الإسرائيلية، حيث مارست إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 سياسة اقتصادية عرّفها يوسف صايغ (1988) بأنها سياسة «السلب والإفقار» الهادفة إلى التطهير العرقي، وإلى إحكام السيطرة الإسرائيلية والتوسع الاستعماري ونقل السكان من الإسرائيليين اليهود إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. منذ قيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، انقطعت صلتها بالاقتصادات العربية المحيطة، وتحولت إلى أسواق أسيرة للمنتجات والخدمات الإسرائيلية المنشأ أو المستوردة عن طريق إسرائيل (Khalidi, 2007).⁹

9 "One of the ironies of the history of the Question of Palestine is that while the two-state territorial partition

أظهر أول مسح شامل قامت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للنشاطات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، أن «إلحاق الضفة الغربية (وبالمثل قطاع غزة) قد تم بدون الإعلان عنه، كما أن دمج الأراضي المحتلة ضمن النظام الاقتصادي لإسرائيل قد تم بدون السماح للسكان بالمشاركة في العملية السياسية التي تتحكم بمصيرهم الاقتصادي» (UNIDO, 1984). كما أظهرت دراسة «اليونيدو» إلى أن ما يقرب من ثلثي السلع والمنتجات الإسرائيلية التي يتم تسويقها في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلالها العام 1967 قد حلت محل سلع ومنتجات كان يتم إنتاجها محلياً، وقد جاء ذلك نتيجة لعدم قدرة الفلسطينيين على تقرير سياسات وإجراءات الاستيراد والتصدير وفرض سياسات حماية على منتجاتها، وتوفير مؤسسات تمويلية محلية، إلى جانب فقد حرية استيراد المواد الأولية والمواد نصف المصنعة الضرورية كمدخلات للإنتاج الصناعي المحلي، وحرية تقرير السياسات الجمركية (UNIDO, 1984).¹⁰

نتج عن إدماج الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار النظام الاقتصادي الإسرائيلي منذ العام 1967 ما يشبه الحلقة المفرغة من التراجعات الناجمة عن الكساد التضخمي، نتيجة لعاملين أساسيين: التحويلات الخارجية من مصادرها المتعددة، والانكشاف الكامل على الاقتصاد الإسرائيلي بدون أي قدرة على المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والتجارية، أي بدون القدرة على اتخاذ إجراءات حماية مماثلة للإجراءات الحماية التي كانت تطبقها إسرائيل لحماية منتجاتها. إذ نشأ الكساد في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للافتقار إلى معظم عوامل الإنتاج (جانبا «العرض» من النمو الاقتصادي)، أي رأس المال البشري ورأس المال المادي والموارد الطبيعية، وهي أمور مرتبطة بالسيادة الاقتصادية.

في السياق ذاته، أدت التشوهات الناجمة عن سياسة إسرائيل الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تحويلهما إلى إقليمين داخليين ضمن النظام الاقتصادي الإسرائيلي، بحيث يعتمد سكانهما على التحويلات الخارجية من العمل في الخارج، ومن المساعدات الخارجية لتمويل الاستهلاك. بالتالي، انعكست هذه التشوهات بشكل كبير على النشاطات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، مثل ما أظهرت دراسة بكر أبو كشك حول أثر الاحتلال الإسرائيلي على فقدان أسواق التصدير للمنتجات الفلسطينية في الشكل الخاص الذي تطورت فيه بعض النشاطات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في مشاغل صناعة الملابس والصناعات الجلدية، إذ كانت تعمل وفق عقود «من الباطن» لصالح صناعات إسرائيلية، بحيث كانت المصانع الإسرائيلية تقوم بتوجيه المواد نصف-المصنعة إلى المشاغل الفلسطينية، لتقوم بذلك الجزء من التصنيع الذي يتطلب العمالة الكثيفة،

solution of United Nations General Assembly Resolution 181 of 1947 remains elusive, its secondary provisions of “economic union” are today operational on a de facto, if not de-jure, basis. With the Israeli fiscal, monetary and trade regime in force throughout Israel and the occupied territories, full economic union in its most advanced form (albeit of the lopsided, dual economy variety) is the economic law of the land” (Khalidi, 2007).

10 “The annexation of the West Bank (and similarly the Gaza Strip) has taken place in all but name, and the incorporation of the Occupied Territories into the economic system of Israel has taken place without allowing the population access to the political process by which their economic destiny is controlled”. UNIDO, “Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza and Gaza Strip”, UNIDO/IO.584, 1984. unido.org/api

ثم يعاد تصديرها من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تلك المصانع الإسرائيلية، لتقوم بعملية التغليف والتسويق الخارجي (Abu Kishk, 1988). هذه العلاقة العضوية بين المصانع الإسرائيلية (التي تقوم بمرحلة التخطيط ووضع التصاميم واستيراد المواد الأولية)، وبين المشاغل الفلسطينية (التي تعمل لها وفق عقود لإنجاز مراحل العمل الذي يتطلب العمالة الكثيفة)، لتقوم بعدها المصانع الإسرائيلية بعملية التغليف والتصدير، عملت على حصر منافع القيمة المضافة لهذا النشاط ضمن الاقتصاد الإسرائيلي، أي أن هذا النشاط لا تنتج عنه قيمة مضافة تذكر إلى اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة.

2-3-2 تبعات توقيع اتفاقيات «المرحلة الانتقالية» وأثرها على قطاع الصناعة

تجاوز توقيع اتفاقيات المرحلة الانتقالية (أوسلو وبروتوكول باريس) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1994 الأثر السياسي إلى العلاقات الاقتصادية، إذ خلقت الاتفاقية أساساً ومعطيات لبداية مرحلة جديدة مؤثرة على الجوانب كافة؛ اجتماعياً واقتصادياً. وعلى الرغم من ترافق ذلك مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وتسلمها مسؤوليات ومهام إدارية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في الأجزاء المصنفة «أ» و«ب» من الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، لاحقاً لتوقيع الاتفاقيات الانتقالية، فإن الجهود الفلسطينية الساعية إلى تنظيم النشاط الاقتصادي وبناء المؤسسات العامة والخاصة واجهت معوقات تتعلق بالقيود الإسرائيلية، وبخاصة مع تقنين اتفاقية باريس لمعظم القيود السائدة منذ بدء الاحتلال باعتبار أن اتفاقيات أوسلو هي بحكم التعريف اتفاقيات للحكم الذاتي المحدود بدون سيادة على الأرض، والموارد الطبيعية، والحدود الدولية.

لم تتمكن السلطة من تغيير شروط الاحتلال الإسرائيلي الواردة في الاتفاقيات المرحلية، على الرغم من استمرار عملية التفاوض منذ العام 1994 وما بعده، حيث واصلت إسرائيل سلب الأراضي واستلاب الموارد والتوسع الاستيطاني طوال الفترة الانتقالية المتواصلة بعد ثلاثة عقود من إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب بناء جدار الفصل العنصري، وتوسيع المستوطنات، وتقييد حركة الأفراد والبضائع (حجة، 2016).

بشكل أكثر تحديداً، حدد بروتوكول باريس¹¹ آلية تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب، وبين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من جانب آخر، بحيث نتج عنه اتحاد جمركي قائم على مبدأ التجارة الحرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق التكامل الاقتصادي بينهما، من خلال ما كان يفترض أن يتم تحقيقه على مبدأ «الاحترام المتبادل للمصالح

11 اعتبر البروتوكول جزءاً من اتفاق مرحلي مدته 5 سنوات مع إنهائه في العام 1999 لتستطيع الحكومة الفلسطينية صياغة السياسات الاقتصادية، لكن لم يتم ذلك، إلى جانب عدم إعادة النظر في أحكامه التي صممت لتستجيب لتحديات التسعينيات على الرغم من التحول الاقتصادي والسياسي منذ حينه.

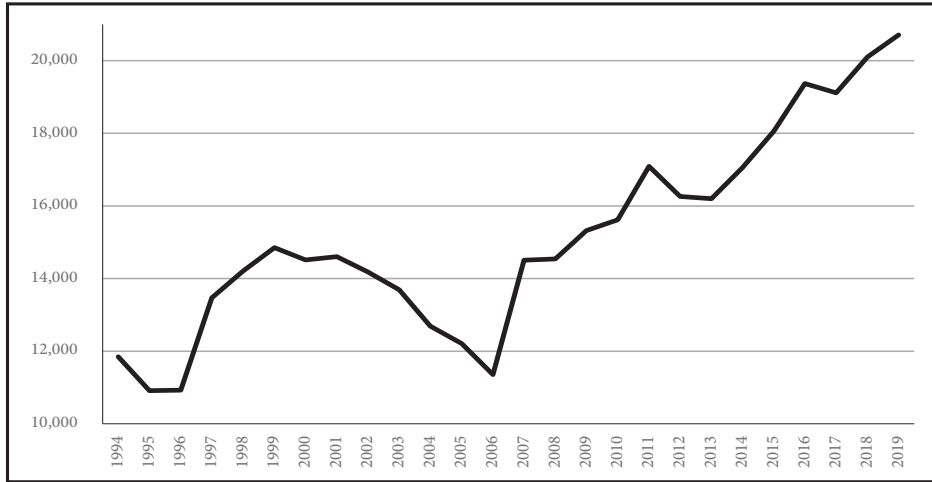
الاقتصادية لكلا الطرفين، والمعاملة بالمثل، والمساواة والعدل» لتمكين الجانب الفلسطيني «من ممارسة حقه في اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية وأولوياته»،¹² بحيث يفرض البروتوكول معدل تعرفه موحد للتجارة الخارجية مع بعض الاستثناءات الموضحة في بنود البروتوكول.

في السياق ذاته، على أرض الواقع، تم تطبيق اتحاد شبه جمركي «أحادي» الجانب لتلبية المصالح الاقتصادية الإسرائيلية فقط، بحيث تقوم الحكومة الإسرائيلية بتعديل معدلات التعرفة بشكل منتظم، وبالشكل الذي يتوافق مع سياساتها الصناعية والتجارية دون الاتفاق مع الجانب الفلسطيني (بيطاوي، 2019؛ مسيف، 2017). أثر عدم التزام إسرائيل باتفاقية أوسلو، بشكل سلبي، على المنتج الفلسطيني، وبخاصة في نطاق تنافسيته، بما يشمل انتهاك الجانب الإسرائيلي لمبدأ التنقل الحر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إذ تم السماح للمنتجات الإسرائيلية بالدخول بسهولة إلى الأسواق الفلسطينية، مع وضع العوائق أمام دخول المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي (بيطاوي، 2019). إذ يعتبر الانتشار الواسع لمنتجات المستوطنات، إلى جانب البضائع المستوردة ذات التكلفة قليلة في السوق الفلسطيني، من أبرز المحددات التي تعيق نمو قطاع الصناعة الفلسطيني، وتحد من قدرته على المنافسة، هذا إضافة إلى وجود فجوة في الجانب القانوني، وبالتالي في توفير الحماية والرقابة الفاعلة على السوق الفلسطيني، ما يعزز من تقليل إمكانية منافسة المنتجات المحلية للمنتجات المستوردة قليلة القيمة دون تقليل الجودة (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2015).

لم تمنع تبعية السوق الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي منذ العام 1994، من توسع، ولو محدود، في القطاع الصناعي، فبعد إنشاء السلطة، وبالتزامن مع إقرار قانون الاستثمار وبناء المدن الصناعية، توسع القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل نسبي خلال سنوات أوسلو، أي فترة التسعينيات الممتدة من العام 1994 إلى ما قبل العام 2000، وقد تبع ذلك ازدياد في حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية (فلاح، 2018). وتشير بيانات المسح الصناعي المعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام 1994-1999، إلى ارتفاع في العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية بمعدل نمو سنوي يقارب 5%، من 11,842 منشأة في العام 1994 إلى 14,849 منشأة (95% منها ضمن نشاط الصناعة التحويلية) في العام 1999، وقد رافق هذه الزيادة ارتفاع في العدد الإجمالي للعاملين في قطاع الصناعة من 50,532 مشغلاً للعام 1994 إلى 72,660 مشغلاً العام (1999) (انظر الشكلين 1-2 و 2-2). انحسر هذا التوسع النسبي في القطاع الصناعي مع اندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر العام 2000، وكذلك مع السياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها عقب الانتفاضة الثانية، والتي ركزت على تخفيض النفقات الحكومية المخصصة للاستثمار في النشاطات الإنتاجية وفي البنى التحتية. عاد القطاع الصناعي للتوسع بعد العام 2006، لكن في نسق أقل مما كان عليه ما قبل العام 2000 كما هو موضح في الشكلين 1-2 و 2-2.

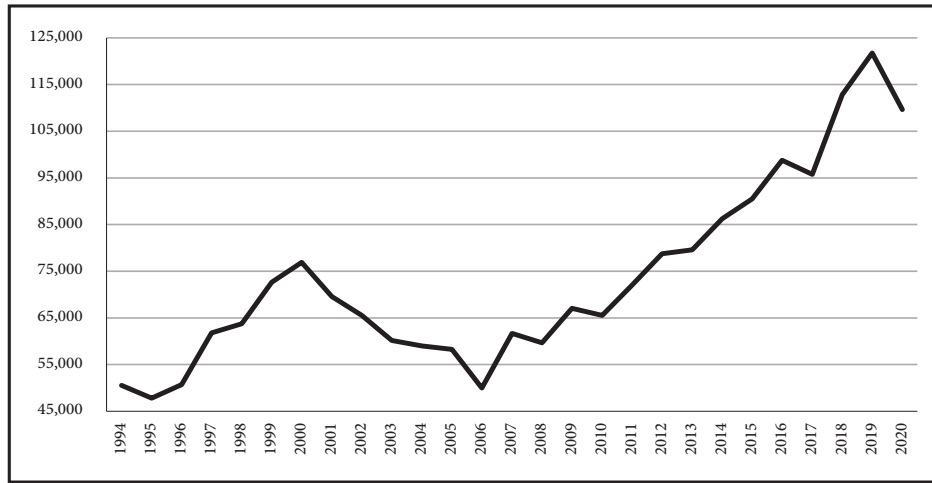
12 <http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/352.htm>

شكل 2-1: عدد المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام 1994-2019



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). عدد المؤسسات والمشتغلين وأهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين لنشاط الصناعة 2000-2020، رام الله- فلسطين.

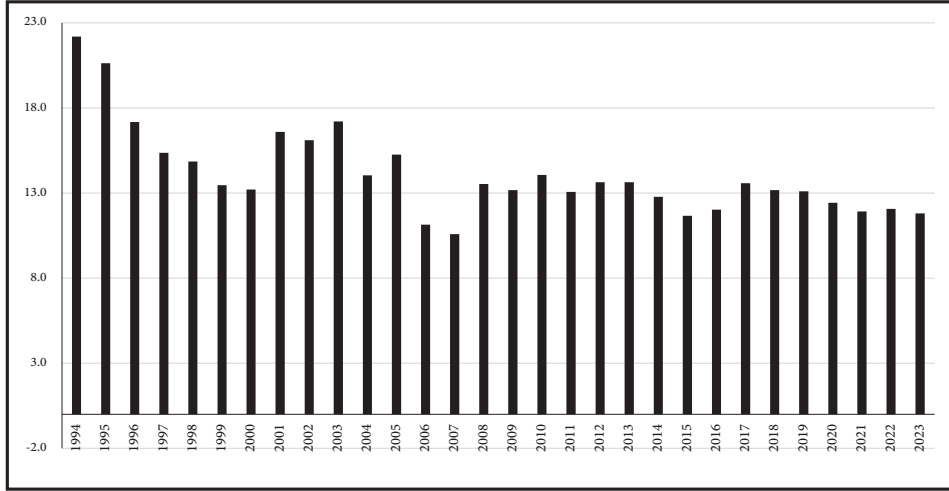
شكل 2-2: عدد العاملين في القطاع الصناعي خلال الأعوام 1994-2020



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). عدد المؤسسات والمشتغلين وأهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين لنشاط الصناعة 2000-2020، رام الله- فلسطين.

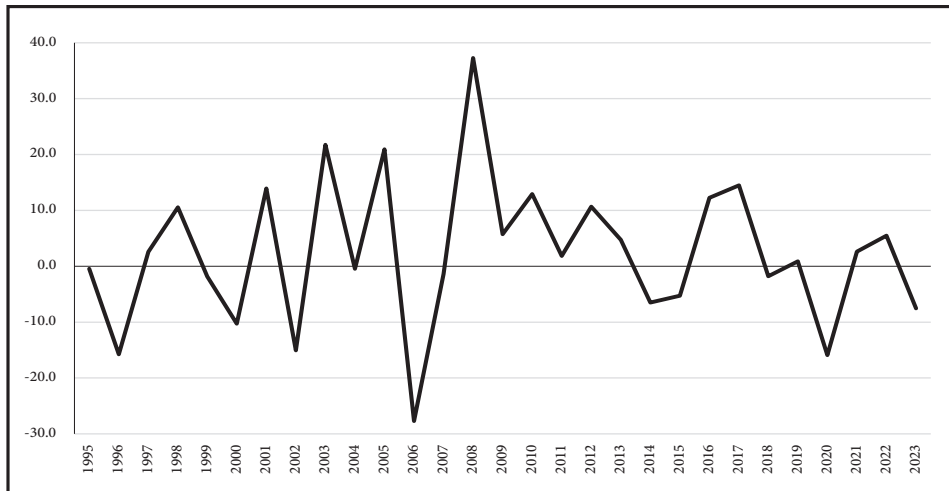
من جانب آخر، لم تواكب الزيادة في عدد المنشآت الصناعية زيادةً في نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، بل على العكس، فقد انخفضت مساهمة الصناعة من 22% في العام 1994 إلى 12% مع نهاية العام 2023 (انظر الشكل 2-3) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 أ).

شكل 2-3: نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1994-2023 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). إحصاءات الحسابات القومية 1994-2023. رام الله- فلسطين.

شكل 2-4: النمو في القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الأعوام 1994-2023 (نسبة مئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). إحصاءات الحسابات القومية 1994-2023. رام الله- فلسطين.

تأكلت حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأداء الضعيف لقطاع الصناعة، إذ بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي في القيمة المضافة لنشاط الصناعة 3.1% فقط خلال الفترة ما بين 2000-2023 (انظر الشكل 2-4)، تخللها معدلات نمو سالبة وكبيرة في سنوات معينة (2002، 2006، 2014، 2020، و2023) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 أ). كما يعود تراجع النشاط الصناعي إلى تأثيره بشكل أكبر من غيره من الأنشطة الاقتصادية بالقيود التي فرضها الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني،

وضعف مقاومته للصدمات والتقلبات خلال العقود الماضية (الخالدي وآخرون، 2021). هذا إضافة إلى ارتفاع كلفة العمل في فلسطين للقطاعات المنتجة للسلع الأساسية، ما يؤدي إلى فقدان التنافسية للسلع المنتجة محلياً في السوقين المحلية والدولية (النقيب وعطياني، 2003)، وذلك إضافة إلى إغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع المستوردة ذات التكلفة والجودة المنخفضة، وعدم وجود تشريعات تحمي المنتج المحلي، وتحول الكثير من المصنعين إلى مستوردين، وارتفاع التكاليف التشغيلية بالمقارنة مع تكلفة البضائع المستوردة.

4-2 أبرز القيود والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة

1-4-2 قيود الاحتلال الإسرائيلي المعيقة لنمو القطاع الصناعي

أعاقت مجموعة من التحديات تطور قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية، يأتي على رأسها الاحتلال وسياساته وإجراءاته التي أدت إلى تعطيل وتقويض قدرات القطاع الصناعي المحلي. أرجع فضل النقيب في كتابه «نحو صياغة رؤية تنموية للاقتصاد الفلسطيني» التشوهات الهيكلية في الصناعة إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تمثل أبرزها في ضعف البنية التحتية، وتشكل فجوة مزمنة في المصادر ناتجة عن زيادة الاستهلاك الخاص عن الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية السبعينيات ولغاية الآن، إلى جانب احتكار إسرائيل لتجارة فلسطين الخارجية بصورة تعسفية، حيث تجاوزت قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية المتجهة إلى إسرائيل (84%) من إجمالي الصادرات، في حين قدر حجم الواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل بحوالي (72%) من إجمالي الواردات قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في بداية هذا القرن، إضافة إلى اعتماد نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية على العمل في السوق الإسرائيلي، بحيث وصلت إلى ربع الأيدي العاملة الفلسطينية. أدى هذا الاعتماد على الواردات الإسرائيلية والعمالة في الاقتصاد الإسرائيلي إلى إضعاف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، وإضعاف الإنتاج، كما أضعف التنوع الصناعي، وأدى إلى غلبة الصناعات التقليدية على البنية الصناعية، إلى جانب نقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير لتلبية احتياجات قطاع الصناعة (النقيب، 2003).

كما تتوافق مقارنة فضل النقيب، سابقة الذكر، لأثر التشوهات التي شهدتها الاقتصاد الكلي على القطاع الصناعي، مع مقارنة غازي الصوراني في دراسته لهيكلية القطاع الصناعي في فلسطين وسماته ومكوناته، حيث رأى أن الملامح الأساسية للقطاع الصناعي في فلسطين وتراجع المطرد منذ الاحتلال هي بسبب تشوهات الاقتصاد الكلي الناجمة عن سياسات الاحتلال وفرض التبعية الاقتصادية ضمن إطار الاقتصاد الإسرائيلي (الصوراني، 2006).

أظهرت دراسة Issa (2017) ضعف نمو القطاع الصناعي وتراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كأحد أبرز مظاهر التشوه البنيوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 على مدى العقود

الثلاثة الماضية. في السياق ذاته، ألفت دراسة Aburaida & Nunes (2018) الضوء على الآثار الناجمة على تراجع الأداء في الاقتصاد الكلي، وفي القطاع الصناعي بشكل خاص، الناتج عن حرمان الفلسطينيين من السيطرة على حركة السلع والخدمات والسكان وعلى الحدود الدولية، حيث لا يتمكن الفلسطينيون من التمتع بحرية استيراد الأجهزة والآلات والمدخلات الأخرى اللازمة للتطور الصناعي، كما لا يتمكنون من إدارة السياسات التصديرية خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية على الحدود الدولية.

بشكل أكثر تحديداً، تمثلت سياسات الاحتلال المصدر الرئيس للمعيقات التي تحد من نمو النشاطات الإنتاجية وتوسعها بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص. منذ العام 1967، بقيت الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي، ما أخضع النشاطات الاقتصادية كافة إلى السياسات الاقتصادية الإسرائيلية، بما فيها سياسات التجارة الخارجية والسياسات الجمركية. على الرغم من أن اتفاقيات أوسلو الانتقالية واتفاق باريس الاقتصادي تتيح المجال للسلطة الوطنية الفلسطينية بالدخول في اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول أخرى، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي دأبت على عدم الاعتراف بهذه الاتفاقيات.

في سياق سيطرة إسرائيل على الحدود الدولية والجمركية، مكّنها ذلك من فرض قيود مشددة على حركة البضائع والأفراد، بحيث تفرض إسرائيل منع استيراد العشرات من السلع والمواد تحت ذريعة «منع الاستخدام المزدوج»، ما يحرم النشاطات الصناعية من العديد من مدخلات الإنتاج من المواد الأولية والسلع الوسيطة الضرورية للإنتاج الصناعي، وهو ما رصدته تقارير متعددة للجهات الدولية التي تقوم برصد ومتابعة الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إضافة إلى قائمة «السلع ذات الاستخدام المزدوج» التي تقوم إسرائيل بتطبيقها لمنع استيراد الكثير من المواد والمدخلات، تفرض إسرائيل كذلك سياساتها الجمركية التي تخدم مصالح الاقتصاد الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، حيث إن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تتمتع بصلاحيات المشاركة في صياغة السياسات التجارية والجمركية الإسرائيلية التي تخدم الأولويات الإسرائيلية. هذه الهيمنة الإسرائيلية تنطبق كذلك على جانب آخر من القيود والمعوقات، وهو البعد المتعلق بالمواصفات، حيث تستخدم إسرائيل المواصفات الإسرائيلية لأغراض حماية المنتجات الإسرائيلية حصراً.

تناولت دراسات حول القطاع الصناعي أبعاداً أخرى تشكل معوقات مهمة أمام تنميته، مثل دراسة فلاح (2019) حول الفجوات الناجمة عن نقص المهارات في القطاع الصناعي، وهي فجوات ناجمة جزئياً عن تسرب العمال المهرة إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، كما أنها ناجمة عن انخفاض الاستثمار في تنمية رأس المال البشري عبر التأهيل والتدريب والتعليم والمنح الخارجية. كما تطرق مرار (2017) في ورقة خلفية لجلسة طاولة مستديرة إلى جانب آخر من جوانب تنمية وتوسيع نشاطات القطاع الصناعي عبر رعاية الابتكار في الصناعة الفلسطينية، حيث تتمثل المعوقات في عدم وجود

نظام متكامل خاص بالابتكار، وقلة الوعي بأهميته، واعتماد الجامعات الفلسطينية على طرق تقليدية في التعليم. في السياق ذاته، غطت دراسة مرار وعبد الهادي (Morrar & Abdelhadi, 2016) كذلك معوقات الابتكار وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة في فلسطين، بحيث استعرضت نتائج مسح لأكثر من 250 مؤسسة صناعية. أظهرت هذه الدراسة المسحية أن المعوقات الرئيسة تتمثل في الافتقار إلى مصادر التمويل الخارجي لتطوير الابتكار من جهة وضع المنافسة، ما لا يحفز على الاستثمار في الابتكار من جهة أخرى. كذلك، أظهرت هذه الدراسة المسحية أن المؤسسات التي تعنى بالابتكار تحقق إيراداتٍ وأرباحاً إضافية من الاستثمار فيه.

في ظل الوضع الراهن، تضاعفت تحديات قطاع الصناعة بالتزامن مع نقص السيولة المتوفرة في السوق ونقص الدخل، وبالتالي انخفاض الإقبال على الاستهلاك العام والخاص، ما يخفض، بدوره، الإنتاج، لا سيما مع تعطل ما يقارب 200 ألف من العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي منذ حرب تشرين الأول 2023، وبالتالي حرمان السوق من تدفقات التحويلات الخارجية المرتبطة بها، ذلك إضافة إلى تراجع صناعة السياحة إلى جانب الصناعات المرتبطة بها مثل الصناعات التقليدية والحرفية، إضافة إلى قضايا إغراق السوق بالبضائع الرخيصة الثمن والمنخفضة الجودة من الشرق الأقصى، ومشاكل استيراد المواد الخام، والتمويل، ... وغيرها.

2-4-2 فجوات السياسات التجارية والرقابية

تعد الفجوات الموجودة في السياسات الرقابية والتجارية من أبرز التحديات الداخلية التي تعيق تطور القطاع الصناعي، ويتمثل ذلك في غياب الدعم الرسمي الواضح للقطاع الصناعي، مع عدم وجود قانون منافسة نافذ في السوق المحلي لتقليل تكاليف المنتج، في سبيل تمكين المنتج ليصبح ذا تنافسية عالية، وفتح أفق للمنتجات الفلسطينية في الخارج، إضافة إلى عدم وجود رقابة فاعلة على السوق المحلي، وبخاصة الرقابة على البضائع المستوردة، في حين أن هناك تشدداً في الرقابة على التعليمات الفنية الإلزامية، إذ على الرغم من وجود نماذج لأدوات حماية المنتج في السياق الفلسطيني، المتمثلة في سياسات حول معاملة المنتج المستورد والمحلي بالمثل، فإنه لا يوجد تفعيل لهذا الجانب من قبل الجهات الرقابية من وزارة الاقتصاد لحماية المستهلك، على الرغم من وضع المواصفات والمقاييس المناسبة بالتعاون مع القطاع الخاص. ففي الوقت الذي يجب فيه تطبيق هذه المواصفات على كل من البضائع المحلية والمستوردة، فإنه يتم تطبيقها على المنتج المحلي فقط دون المنتج المستورد، ما يعزز، بدوره، من زيادة إغراق السوق الفلسطيني بالمنتج المستورد.¹³

13 مجموعة بؤرية عقدت بتاريخ 2024/5/15 في مقر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مع الجهات ذات العلاقة من وزارة الصناعة، واتحاد الصناعات الفلسطينية، واتحادات الصناعات التخصصية المختلفة، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، بهدف استعراض إمكانات ووسائل تحسين أداء قطاع الصناعة في الضفة الغربية، ضمن محددات الوضع القائم، بما يشمل استعراض إمكانيات مواجهة التحديات الجمة التي نتجت عن آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ودراسة إمكانية اتخاذ إجراءات سياسية وبرامجية لدعم الصمود أمام هذه التحديات الطارئة، بما يمكنه من استيعاب العمالة وزيادة حصة المنتج الوطني.

وفيما يتعلق بحماية المنتجات المحلية من الإغراق، فعلى الرغم من محاولات عدة في هذا الجانب منذ نشوء السلطة إلى الآن، فإن ذلك لم يأتِ بنتيجة إلى الآن تبعاً لنقاش دار في مجموعة بؤرية تم إعدادها مع الجهات ذات العلاقة من اتحاد الصناعات الفلسطينية، واتحادات الصناعات التخصصية، والجهات الحكومية، ... وغيرها.¹⁴ ويعتبر الانتشار الواسع للبضائع المستوردة ذات التكلفة القليلة في الأسواق، إلى جانب منتجات المستوطنات، من أبرز القضايا التي تواجه قطاع الصناعة المحلية في فلسطين وتحد من قدرته على المنافسة، إضافة إلى وجود فجوة في الجانب القانوني، وبالتالي في توفير الحماية والرقابة الفاعلة على السوق الفلسطيني، ما يفاقم الحد من إمكانية منافسة المنتجات المحلية للمنتجات المستوردة قليلة القيمة، دون تقليل الجودة (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2015).

أما أبرز الفجوات الناتجة جزئياً عن القطاع الخاص، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع التنافس بين الشركات الفلسطينية، فهناك فجوة في تحقيق التميز بين الأصناف، بحيث يحصل التنافس في الصنف ذاته، وهنا يأتي دور القطاع الخاص في تمييز منتجاته عن المنتجات الأخرى. بشكل أكثر تحديداً، هناك مشكلة فيما يتعلق بإحلال المنتجات، إذ لا توجد توسعة أفقية في طبيعة المنتجات (عددتها، وأنواعها، وأصنافها)، بحيث إن معظم المصانع تقوم بالتركيز على البعد العمودي للمنتج، من خلال التركيز على زيادة إنتاج منتج معين، دون العمل على تنويع الأصناف المنتجة والمعرضة في السوق وزيادتها.¹⁵

كما يفتقر القطاع الصناعي لمسألة بحوث العمليات، في سبيل معرفة أفضل الخيارات، وما المرونة المتاحة في إنتاج منتجات محددة من شأنها أن تقلل المخاطرة، بحيث تعطي الحل الأمثل والبدل الأفضل أو أفضل منتج يمكن إنتاجه وفق ظروف معينة، وبالتالي التقليل من المخاطرة. ذلك إلى جانب افتقار القطاع إلى وجود مراكز للتدريب المهني والتقني والفني، إضافة إلى إيجاد برامج تدريبية لتعزيز المهارة الفنية والكفاءة الإنتاجية للعاملين.¹⁶

إضافة إلى ما سبق، هناك فجوة في تحقيق هوية للمنتج الفلسطيني لعدم وجود علامة خاصة (Private Label)، ما يعيق من تقليل الاستيراد، إذ إن وجود العلامة الخاصة يشجع على إنتاج المنتج بدلاً من استيراده، وبالتالي الحصول على المنتجات من السوق المحلي بدلاً من دفع رسوم الشحن والتخليص وإعاقة المينا والرسوم الإسرائيلية ورسوم الفحص وعمليات التخزين، وما إلى ذلك، لكن هناك الكثير من المصانع الفلسطينية التي ترفض التعامل مع العلامة الخاصة، لذا هناك حاجة لعمل نوع من التوافق ما بين المستورد والمنتج المحلي للتخفيف من الاستيراد.¹⁷

فيما يتعلق بجانب التصدير، هناك نقص شديد في دعم الصادرات سياساتياً، واقتصارها على الدعم من قبل الممولين، لكن من الجدير بالذكر أن هناك تبعثراً في التمويل، بحيث لا يتم توجيهه نحو

14 المصدر السابق.

15 المصدر السابق.

16 المصدر السابق.

17 المصدر السابق.

تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية. ضمن الواقع الحالي، أظهرت الحرب الأخيرة المستمرة على قطاع غزة أثر الفجوة في دعم الصادرات، التي أدت بدورها إلى تزايد مستوى البطالة، لذا ظهرت الحاجة الشديدة إلى ضرورة تعزيز استيعاب الاقتصاد الفلسطيني للعمالة الفلسطينية، كما أن هناك حاجة لعلاج الاقتصاد من تراجع المبيعات، وصعوبة الحصول على المواد الخام.

على الرغم من إنشاء المجلس الفلسطيني للصادرات سابقاً، وطرحه قضايا عدة مهمة فيما يتعلق بتفعيل دور السفارات، إضافة إلى العمل على خطط ومنهجيات مختلفة، بالتزامن مع أزمة العجول (2019)، والأزمات ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير، فإن المجلس الآن بحالة جمود على الرغم من جهود السنوات الطويلة. وهنا نصل إلى وجود فجوة في التزام كل من الجانب الحكومي والجانب الخاص بالخطط والاستراتيجيات. عدا عن ذلك، هناك فجوة في ضمان حق الشركات الفلسطينية في الحصول على التسديد من المستوردين، إذ هناك افتقار لوجود مؤسسة ضامنة للصادرات عند التعامل مع زبون جديد لضمان التسديد.¹⁸

إضافة إلى ما سبق، هناك فجوة في وجود برامج لدعم الصادرات وتنميتها، إلى جانب عدم وجود تطبيق فعال لاتفاقيات التجارة الحرة، بحيث لا يتم توظيفها من قبل القطاع الخاص للاستفادة منها في التصدير للدول المتفق معها من أجل زيادة التصدير، إذ هناك حاجة لاتخاذ إجراءات بالشراكة بين الجانبين الحكومي والخاص لتعظيم الاستفادة منها. ذلك إلى جانب وجود فجوة في دعم الشركات للمشاركة في معارض دولية، في سبيل تعزيز فرص التصدير، وإنماء معرفة سلوك المستهلك في الدولة المستهدفة وغيرها من سبل تعزيز اختراق أسواق جديدة لدعم الصادرات، إذ يقتصر ذلك على توجه مجموعة من الشركات الكبيرة لتلك المعارض. إضافة إلى ذلك، معظم الشركات لديها مشكلة في القدرة على تصدير منتجاتها بشكل منفرد، وبخاصة ما يشمل المنتجات الفلسطينية التقليدية مثل المطرقات، والصابون النابلسي، وزيت الزيتون، وغيرها من المنتجات الغذائية بمختلف أشكالها وأنواعها، لذا هناك فجوة في قدرة أغلبية صغار المنتجين في تحقيق الاستدامة والاستمرارية في المنتجات الممكن تصديرها، إضافة إلى عدم وجود نظام واضح لآلية استرداد عوائد الصادرات من ضريبة الجمارك.¹⁹

فيما يتعلق بجانب الاستيراد، تفاقمت مشاكل الاستيراد بعد بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 تشرين الأول، بما يشمل مشاكل استيراد المواد الخام من الأردن وغيره من البلدان. لكن، بشكل عام، وضمن واقع ما قبل الحرب أيضاً، تعتبر الإجراءات كافة بشكلها الكامل معيقاً للاستيراد، إذ يتم على سبيل المثال إعادة التخمين على منتجات لدى الجمارك حتى لو كانت مستوردة.

لذا، تبعاً لإعادة التخمين، أصبح هناك إجماع من المستوردين عن الاستيراد من الخارج مباشرة، فيتم التوجه نحو الشراء من السوق الإسرائيلي لإدخالها للسوق المحلي، ما ينافي مبدأ تعزيز وحماية المنتج الوطني والحماية من الإغراق.

18 المصدر السابق.

19 المصدر السابق.

الفصل الثالث

الوضع القائم عشية حرب أكتوبر 2023:

فروع القطاع الصناعي وأبرز الفجوات

1-3 مقّمة

يناقش هذا الفصل هيكلية قطاع الصناعة وفروعه في فلسطين، بالإشارة إلى واقع فروع القطاع الصناعي عشية عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة للعام 2024/2023، مع التطرق إلى أبرز التحديات والفجوات التي تحد من تطور كل منها. بشكل عام، شهدت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً مطّرداً من 22% العام 1994 إلى 12% العام 2023 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024أ). استوعبت المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 116 ألف عامل، منهم حوالي 24 ألفاً في قطاع غزة العام 2022. ونظراً لصغر حجم المؤسسات الصناعية، وانتشار المؤسسات المتناهية الصغر شبه العائلية، فإن نسبة 81% فقط من المشتغلين في المؤسسات الصناعية يعملون بأجر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). وتتضح سمة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من حقيقة أنه من ضمن أكثر من خمسة عشر ألف منشأة صناعية مسجلة، فإن عدد المنشآت التي يعمل في كل منها أكثر من مائة عامل يقل عن المائة وخمسين منشأة.

2-3 فروع قطاع الصناعة

حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC 4)، تتفرع أنشطة الصناعة التحويلية إلى 29 نشاطاً، تتركز في خمسة أنشطة رئيسية حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العام 2017. سنقوم في هذا القسم بإعطاء نبذة حول أبرز فروع قطاع الصناعة في فلسطين، مع التطرق إلى أبرز تحديات وفجوات كل منها.

1-2-3 التعدين وصناعة الحجر والرخام

تعد أنشطة التعدين وصناعة الحجر والرخام أبرز الصناعات الاستخراجية في فلسطين، على وجه التحديد يعد نشاط الحجر والرخام من القطاعات الرائدة نظراً إلى وجود مخزون طبيعي ذو جودة عالية من الحجر، متوافر في معظم المحافظات الفلسطينية من شمالها إلى جنوبها، يتركز في الخليل، وجنين، ونابلس، ورام الله، وبيت لحم بشكل رئيسي (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، 2021).

تعتبر أنشطة القطاع إحدى الصناعات التي تلعب دوراً بارزاً في تلبية الطلب المحلي لقطاع الإنشاءات من جانب، وفي الصادرات الفلسطينية من جانب آخر، بحيث بلغت مساهمة قطاع التعدين واستغلال المحاجر ما نسبته 57% من القيمة المضافة إلى الإنتاج في العام 2018، بحيث أنتج القطاع ما يقارب 113 مليون دولار في العام ذاته، كما يقوم بتشغيل نسبة كبيرة من العمالة الفلسطينية بما يقارب 18,297 عاملاً في العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). كما يمثل قطاع التعدين وصناعة الحجر والرخام أحد أبرز المنتجات الرائدة في الصناعات الفلسطينية المصدرة إلى الخارج (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

3-2-1-1 أبرز القيود والفجوات

تتنوع القيود والفجوات المعيقة لتنافسية المنتج في قطاع الحجر والرخام في فلسطين، سواء على الجانب السياسي أو التنظيمي أو البيئي ... أو غيرها. يتمثل أبرزها بالقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وبخاصة القيود الجغرافية، نظراً لوقوع أغلبية المحميات الصخرية الطبيعية في المناطق المسماة (ج)، إذ تتزايد صعوبة الحصول على تصاريح لبناء المحاجر الجديدة فيها، ذلك إضافة إلى مصادرة الاحتلال الإسرائيلي الأدوات في هذه المناطق، مع فرض غرامات باهظة عليها. علاوة على ذلك، كما هو الحال في جميع القطاعات الصناعية الأخرى، يعاني القطاع من قيود على المعابر الإسرائيلية، التي تزيد من تكاليف الشحن، وبالتالي تزيد من تكاليف وسعر منتجات القطاع (Ihsheish & Falah, 2018).

على الجانب التنظيمي، يعاني القطاع من سوء في الإدارة والتنظيم، إذ يتميز القطاع بعشوائية في انتشار المحاجر الفلسطينية والمصانع ذات العلاقة، ما ينعكس على الأراضي الصالحة للزراعة وعلى البيئة والمجتمعات البشرية، كما أن هناك ارتفاعاً في معدلات التهرب من دفع فواتير الكهرباء والمياه، تحديداً في المنطقة الصناعية في مدينة الخليل، وغيرها من التحديات التنظيمية الأخرى (Ihsheish & Falah, 2018).

أما على الجانب البيئي، فعلى الرغم من كون القطاع قطاعاً بارزاً في جوانب الإنتاج والتشغيل والتصدير، فإن السماح بتوسعها بشكل غير منظم وعشوائي، قد عزز من تزايد المخاطر البيئية الناتجة عن مصانع قطع الحجارة، وذلك بسبب افتقارها إلى المعدات الحديثة اللازمة لمعالجة النفايات بشكل صحيح، إلى جانب تعزيز استنزاف الموارد الطبيعية (Ihsheish & Falah, 2018).

عدا عن الجوانب السياسية والتنظيمية والبيئية، تعد عوامل ارتفاع أسعار الكهرباء، وعدم منح امتيازات ضريبية خاصة بقطاع المحاجر، أحد أبرز القيود والفجوات التي تعزز من الضرر الواقع على القدرة التنافسية، إذ يعتبر قطاع الحجر والرخام من القطاعات الأعلى تكلفة بين القطاعات الصناعية. يعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى محدودية توفر العمالة المؤهلة وارتفاع تكلفتها في المحاجر، ما يزيد من تكاليف التشغيل، عدا عن ارتفاع تكاليف الوقود المستخدم في أنشطة الحفر. كما أن هناك محدودية

المنشآت العاملة به من 782 منشأة في العام 2002 إلى 299 منشأة في العام 2018، ذلك إلى جانب انخفاض عدد العاملين من 5141 عاملاً إلى 1703 عمّال في الفترة ذاتها. كما أنتج القطاع ما يقارب 53 مليون دولار في العام 2018، وذلك بالمقارنة مع 78.379 مليون دولار في العام 2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003). تزايد تراجع إنتاجية القطاع لاحقاً لجائحة كورونا، إذ فقدت إنتاجية مصانع الأحذية الجلدية ما يقارب 80% من قدرتها الإنتاجية في الخليل، تبعاً لإغلاق العديد من الورشات، إلى جانب تسريح ما يقارب 1500 عامل في قطاع الأحذية.²¹ أما فيما يتعلق بتصدير منتجات القطاع، فيقوم قطاع الجلود والأحذية والحقائب بتصدير ما يقارب 26.6 مليون دولار لدول العالم حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2022، بما يشمل 22.998 مليون دولار إلى إسرائيل، و3.608 مليون دولار إلى باقي دول العالم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

3-2-2-1 أبرز القيود والفجوات

تتمثل أبرز التحديات المعيقة لقطاع الجلود والأحذية بما يلي:

- المنافسة الكبيرة مع الواردات، إذ أدى انفتاح السوق اللاحق لتوقيع اتفاقية أوسلو إلى تزايد الفارق السعري بين المنتجات المحلية والمستوردة لصالح الأخيرة، بما لا يتوافق مع الجودة المطلوبة، ما قلل من حصة المنتج الوطني من قطاع الجلود والأحذية بشكل بارز، مع توجه العديد من المنتجين في هذا القطاع إلى الاستيراد والتحول نحو الإنتاج الموسمي للبعض (فلاح، 2018). يعود ذلك تحديداً إلى عدم قدرة المنتج المحلي على مواكبة المنافسة الأجنبية في تلبية توجه تفضيلات المستهلكين، ما أدى إلى تركيز توجه الصناعة المحلية نحو الأحذية الرجالية وصنادل الأطفال لكونها أقل خضوعاً لدورة الموضة (PalTrade, 2014c).
- في السياق ذاته، يواجه القطاع تحدي صعوبة الحفاظ على متطلبات الجودة المتزايدة، إذ هناك حاجة إلى تقوية العلاقة التي تربط قطاع التكنولوجيا بقطاع تصنيع الجلود والأحذية، في سبيل تطوير جودة المنتجات باستخدام الآلات والمعدات المتطورة، كما يتطلب القطاع تعزيز الاستثمارات الرئيسية لتطوير البنية التحتية لقطاع الجلود والأحذية.
- افتقار القطاع إلى إشراك النساء في عملية تصنيع الجلود والأحذية، إلى جانب تأهيل وتعزيز البنية التحتية للتدريب المهني (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، 2021).
- يعاني عمال القطاع من انخفاض في مستويات التعليم، إلى جانب وجود فهم محدود للجودة وعدم الكفاية والفعالية في آليات التسويق والعلامات التجارية.
- غياب وجود آلية فعالة لتقدير التكلفة والأسعار في المنشآت العاملة (شليبي والبيطاوي، 2024).

21 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3-2-3 الصناعات المعدنية

يتركز قطاع الصناعات المعدنية، بشكل أساسي، على تحويل المواد الخام من مختلف المعادن كالحديد والألمنيوم ... وغيرهما، إلى منتجات جديدة، بما يشمل صناعة المعادن الفلزية (صناعة الحديد والصلب الأساسية، وصناعة المعادن الثمينة الأساسية ... وغيرهما)، وصناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات (صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية، وصناعة الصهاريج والخزانات والأوعية من المعادن، وصناعة مولدات بخار الماء، وتشكيل المعادن بالطرق والكبس، ومعالجة المعادن وطلائها بالآلات، ... وغيرها)، وصناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية (اللوحات والمكونات الإلكترونية، وصناعة الحواسيب والأجهزة الملحقة، ومعدات الاتصالات، وصناعة معدات القياس، وصناعة أجهزة الأشعة والأجهزة الطبية)، إضافة إلى صناعة المعدات الكهربائية (المولدات والمحولات الكهربائية، وصناعة البطاريات، والأجهزة المنزلية ومعدات الإضاءة الكهربائية وغير الكهربائية وغيرها)، وصناعة الآلات والمعدات الأخرى (العدد اليدوية التي تدار بالطاقة، صناعات الآلات متخصصة الأغراض مثل الآلات الزراعية، وآلات تجهيز الأغذية والمشروبات والتبغ، وصناعة الآلات متعددة الأغراض) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

تطور قطاع الصناعات المعدنية في فلسطين من حيث الاعتماد على الآلات في التصنيع، ما وفر الوقت والجهد، وعزز من كمية الإنتاج وجودته. وتبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، تصدر إنتاجية قطاع صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات كأعلى إنتاجية في قطاع الصناعات المعدنية، بما يقارب 429 مليون دولار في العام 2018، تلتها صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة، وصناعة الفلزات الأساسية بإنتاجية متقاربة بما يقارب 28.5 مليون دولار و27.4 مليون دولار على التوالي، ومن ثم صناعة المعدات الكهربائية وصناعة المنتجات الإلكترونية والبصرية بمقدار 10.69 مليون دولار و7.8 مليون دولار على التوالي، ومن ثم صناعة المركبات ذات المحركات وصناعة معدات النقل الأخرى بمقدار 7.9 ألف دولار و1.76 ألف دولار على التوالي. ذلك إضافة إلى تشغيل القطاع لحوالي 11,299 عاملاً في صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الآلات والمعدات، وما يقارب 1712 عاملاً في أنشطة الصناعات المعدنية الأخرى للعام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

لكن تراجع إنتاجية قطاع الصناعات المعدنية لاحقاً لجائحة كورونا، كما هو ظاهر في نتائج مسح أجراه معهد «ماس» (2021)، وذلك تبعاً لانخفاض الطلب على السلع المعدنية، الذي ترافق مع تزايد صعوبة الحصول على المواد الخام. أما فيما يتعلق بنسبة تشغيل العمالة في القطاع، فقد تراجعت تبعاً للجائحة، وذلك بسبب اضطرار بعض المنشآت إلى تقليل عدد الموظفين من خلال تسريح جزء منهم بشكل نهائي أو مؤقت نتيجة توقفهم عن الإنتاج بسبب ظروف الإغلاق خلال الجائحة (جبارين وبيطاوي، 2021).

فيما يتعلق بالمواد الخام المستخدمة في قطاع الصناعات المعدنية، فتتعدد مصادرها، بحيث يتم استيرادها عادة من الدول الأوروبية لجودتها المرتفعة بغض النظر عن تكلفتها المرتفعة، كما يتم الاستيراد من تركيا والصين لانخفاض تكلفة الاستيراد منهما بالمقارنة مع الدول الأوروبية، وذلك إضافة إلى الاعتماد على السوق المحلي والإسرائيلي لسهولة النقل ولاحترار الوقت، على الرغم من ارتفاع تكلفتها بالمقارنة مع الاستيراد المباشر من الخارج (جبارين وبيطاوي، 2021).

1-3-2-3 أبرز القيود والفجوات

يعاني قطاع الصناعات المعدنية من مجموعة من التحديات التي تعيق نموه، يتمثل أبرزها بما يلي (جبارين وبيطاوي، 2021):

- ضعف في البنية التحتية، وبخاصة فيما يتعلق بالكهرباء، نظراً للاعتماد الرئيسي عليها في تشغيل الآلات، إضافة إلى مشكلة ارتفاع أسعار الكهرباء، ما يقلل بدوره من تعزيز الإنتاج.
- يعاني القطاع من فجوة في العمالة الماهرة الفنية اللازمة، وبخاصة مهارات اللحام، وفن الخراطة، وبرمجة الآلات الحديثة، وذلك نظراً لعدم توفر مراكز التدريب القادرة على تدريب وتمكين العاملين المهنيين بهذه المهارات.
- الافتقار إلى استخدام آلات جديدة متخصصة في مجال الخراطة باستخدام الحاسوب، الأمر الذي سيعزز من إنتاج منتجات جديدة، ويطور، بدوره، أيضاً، المنتجات الحالية، إلا أن قيود الاحتلال الإسرائيلي على استيرادها تبعاً لأسباب أمنية تمنع تحقيق ذلك.

4-2-3 الصناعات الكيميائية

يتركز قطاع الصناعات الكيميائية في صناعة المواد الكيميائية الأساسية والأسمدة، وصنع الغازات الصناعية ومواد الدباغة الطبيعية والاصطناعية، وصناعة الأسمدة والمركبات النيتروجينية، وصناعة اللدائن (البلاستيك) التي تدخل في صناعة تمديدات المياه والكهرباء وأنشطة البناء والإنشاءات، وفي تجهيز وحفظ الفواكه والمكسرات والخضراوات وصناعة الورق والكرتون، كما تشمل الصناعات الكيميائية مبيدات الآفات والدهانات والصابون ومواد التنظيف ومستحضرات التجميل، ... وغيرها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012). من الجدير بالذكر، أن بعض أفرع قطاع الصناعات الكيميائية يدخل في العملية الإنتاجية للقطاع الزراعي من حيث تصنيع مدخلات الإنتاج اللازمة لهذا القطاع، وذلك مثل المبيدات الحشرية، والأسمدة، ... وغيرها (جميل وجبارين، 2021).

يحظى قطاع الصناعات الكيميائية الفلسطيني بأهمية كبيرة على النطاقين المحلي والدولي، ويتركز ذلك في مجال صناعات التنظيف والتجميل، وبخاصة مع توفر الموارد المستخرجة من البحر الميت التي تمثل مواد أولية جوهرية لهذه الصناعات، عدا عن اعتماد الصناعات التجميلية، أيضاً، على زيت

الزيتون بشكل رئيسي، مع تركيز هذا النوع من الصناعات التجميلية في نابلس ورام الله. كما يتركز في نطاق صناعة البلاستيك، إذ يغطي نسبة كبيرة من احتياجات السوق الفلسطيني على الرغم من محدودية هذا القطاع وتطوره بشكل بطيء، بحيث تتركز في الخليل وبيت لحم ورام الله والقدس ونابلس (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، 2021).

شكّل قطاع صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية نسبة 47.8% من القيمة المضافة إلى الإنتاج في العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، كما تظهر إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن إنتاج قطاع الصناعات الكيماوية قد وصل إلى ما يقارب 68 مليون دولار في العام 2018، كما يشغل القطاع 1,504 عمال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). أما فيما يتعلق بجانب الصادرات، فتظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023) أن صادرات المواد الكيماوية العضوية تبلغ ما يقارب 30.798 مليون دولار، وغير العضوية 11 مليون دولار، في حين تبلغ صادرات مواد الصباغة والصبغة والتلوين حوالي 50.789 مليون دولار للعام 2022.

3-2-4-1 أبرز القيود والفجوات

يعاني قطاع صناعة المواد الكيماوية من مجموعة من التحديات والفجوات، يتمثل أبرزها بما يلي:

- ضعف واضح في مجال الأسمدة والمبيدات الحشرية، وذلك تبعاً لاحتكار إسرائيل لإنتاجها واستيرادها (جميل وجبارين، 2021).
- منع استيراد العديد من المواد الخام من المواد الكيماوية التي تدخل في العملية الإنتاجية (كجليسرين المخصص لإنتاج المنظفات والمستحضرات التجميلية، وحمض النيتريك والكبريتيك الضروريين في تصنيع البطاريات على سبيل المثال) ووجودها في لائحة المحظور توريدها إلى المناطق الفلسطينية، ما يشكل تحدياً كبيراً أمام الصناعات الكيماوية.

3-2-5 صناعات الحرف اليدوية والتقليدية والزجاج

يرتبط قطاع صناعات الحرف اليدوية والتقليدية بالتراث الثقافي الفلسطيني، بما يمثل أبرز الموارد للتنمية المستدامة في فلسطين على شكل صناعات ابتكارية، لكن لا يوجد اتفاق محدد على أنواع الصناعات الثقافية التي تدرج تحت مفهوم الصناعات الثقافية الإبداعية، أو اتفاق على تعريف موحد للمهن الحرفية (طه وآخرون، 2023؛ ماس، 2012). يتكون هذا القطاع من 17 حرفة تقليدية، يتمثل أبرزها بصناعات التطريز والفخار والحفر على خشب الزيتون ونفخ الزجاج، بحيث يتركز إنتاجها للسياح الوافدين بشكل رئيسي، من خلال بيع المنتجات لتجار التجزئة المحليين للهدايا التذكارية، إلى جانب بيعها إلى الأسواق الخارجية من خلال بعض المغتربين الفلسطينيين (Global Communities, 2023).

يلعب قطاع الحرف اليدوية والصناعات التقليدية دوراً بارزاً في الإنتاج والتشغيل، بحيث يحتل القطاع موقعاً متميزاً من حيث حجم الأنشطة التي تمارس في إطاره واستيعابه للأيدي العاملة، إلا أن أغلبية منتجي هذا القطاع يعملون بشكل غير رسمي، وبدون وجود مكان مجهز للعمل، بحيث إن نسبة منهم تعمل من خلال ورشة صغيرة في المنزل، وذلك بما يشمل النساء تحديداً، لذلك تعتبر المعلومات المتعلقة بحجم وأداء هذا القطاع غير دقيقة نظراً لخروجه عن القطاعات الاقتصادية المنظمة، ما يساهم في صعوبة التوصل إلى تقييم دقيق لدور هذا القطاع.

3-2-5-1 أبرز القيود والفجوات

تتعدد العقبات التي تواجه قطاع الصناعات التقليدية والحرف اليدوية في فلسطين، ويتمثل أبرزها في القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، والتي تتجلى في السيطرة على الحدود والموارد السياحية في المناطق المسماة (ج) بشكل رئيسي. كما تعاني من تحديات وفجوات أخرى، يتمثل أبرزها بما يلي:

- تعاني الصناعات المحلية من منافسة شديدة من المنتجات المستوردة من الصين، إذ تنعكس الجودة المرتفعة للحرف اليدوية المحلية التي تتم صناعتها في بيت لحم والقدس والخليل على ارتفاع أسعارها، وبخاصة مع عدم منح أي امتيازات للمنتجات المحلية (طه وآخرون، 2023).
- تعاني الجهات العاملة في القطاع في القدس من عقبات أوسع تؤثر بشكل مباشر على قدرتهم في تطوير وتوسيع الصناعات الحرفية، وذلك تبعاً لعملهم في ظل ظروف صعبة وإمكانيات محدودة تحد من قدرتهم التنافسية في السوق بالمقارنة مع التجار الإسرائيليين. كما أن مشكلة ارتفاع الضرائب على الاستيراد والدخل وضريبة البلدية الإسرائيلية، قد شكلت عائقاً بارزاً في طريق نمو القطاع (ماس، 2012). لذلك، هناك محدودية في قدرة الناس على شراء هذه الصناعات، ويقتصر اقتناؤها في إطار الهدايا المميزة، ما أدى إلى اندثار الكثير من الورش الحرفية بسبب تنافسها مع المنتج المستورد (طه وآخرون، 2023).
- يعاني القطاع من نقص في العمالة الماهرة، وبخاصة بعد خروجهم من السوق في الفترة اللاحقة لجائحة كورونا، ما أعاق تلبية طلبات الإنتاج الفلسطيني، كما أن هناك فجوة في توفر مراكز للتدريب المهني المتخصص بالمهن الحرفية.
- محدودية الوصول إلى الموارد، إلى جانب تقلب أسعار المواد الخام (Global Communities, 2023).
- افتقار السوق إلى تنظيم ورقابة كافيين لدعم المنتج المحلي، إلى جانب صعوبة وصول صغار المنتجين إلى الأسواق الأجنبية بسبب الافتقار إلى تنظيم مشاركات في المعارض الدولية التي تعزز بدورها من تسويق المنتج، إلا أن هذا الأمر ما زال يتم بشكل فردي وليس على مستوى حكومي، وذلك إلى جانب محدودية قنوات التوزيع وقدرات التسويق والمعرفة التكنولوجية (طه وآخرون، 2023).

3-2-6 الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية إحدى أبرز الصناعات التحويلية الداعمة للاقتصاد الفلسطيني، سواء على جانب الإنتاج أو العمالة، إضافة إلى التجارة الخارجية. وتبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2018، ساهمت الصناعات الغذائية بنسبة قيمة مضافة تزيد على 35%، بحيث وصل إنتاج قطاع المنتجات الغذائية إلى 897.6 مليون دولار في العام 2018، كما يقوم القطاع بتشغيل ما يقارب 18,297 عاملاً في العام ذاته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). لكن في الفترة اللاحقة خلال جائحة كورونا، سرّحت مصانع الأعلاف ما يقارب 30% من عامليها، كما عملت بعض الصناعات الأخرى ذات العلاقة بالصناعات الغذائية على تشغيل جزئي للعمال، وبنسبة تصل إلى 50% (جميل وجبارين، 2021). في حين وصل إنتاج قطاعي المشروبات والتبغ إلى 290.6 مليون دولار في العام 2018 مع تشغيل ما يقارب 1,988 عاملاً في العام ذاته. يجدر بالذكر أن صناعة التبغ قد حققت أعلى نسبة قيمة مضافة إلى الإنتاج، بحيث وصلت إلى 71.1%، ويعود ذلك إلى ارتفاع الجمارك، إضافة إلى الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار التبغ المستورد، ما زاد من الاعتماد على التبغ المحلي (مسيف، 2017)، في حين وصلت صناعة المنتجات الغذائية إلى 35.4% وصناعة المشروبات إلى 21.6% في العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). كما تعتبر القطاعات سابقة الذكر قطاعات مصدرة، بحيث تصل صادرات صناعات المنتجات الغذائية إلى 172 مليون دولار في العام 2022، في حين يصل تصدير منتجات المشروبات والتبغ إلى حوالي 36.2 مليون دولار في العام ذاته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

بشكل أكثر تحديداً، وبحسب التصنيف الصناعي الموحد المعتمد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتمثل قطاع الصناعات الغذائية في تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك والفواكه والخضراوات، وصناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية، ومنتجات الألبان، ومنتجات مطاحن الحبوب، وغيرها من منتجات الأغذية، كما تتمثل في صناعة الأعلاف الحيوانية. أما صناعة المشروبات، فتتمثل في تقطير وتكرير ومزج المشروبات الروحية، وصناعة الأنبذة، وصناعة المشروبات الخفيفة، وإنتاج المياه المعدنية وغيرها، وتتمثل صناعة التبغ بصناعة السجاير ونزع ورق الدخان عن السيقان وإعادة تجفيفه، وصناعة منتجات التبغ الأخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012).

تتركز أهمية قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات في اهتمام أغلبية مصانعيها بتحسين شروط التصنيع المحلي، إلى جانب استيفائها شروط المواصفات والمقاييس العالمية للتصدير للحصول على شهادة الجودة الفلسطينية والعالمية، إذ حصل عدد كبير منها على شهادات الأيزو من منظمة المعايير الدولية (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، 2021). كما تزداد أهمية هذه الصناعات نتيجة ارتباطها المباشر بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وبخاصة قطاع الزراعة، إذ يرتبط قطاعا الصناعة والزراعة بعلاقة تبادلية وتكاملية، بالتالي، أي نمو في أحد القطاعين ينعكس بدوره على نمو

القطاع الآخر. وكما تم التطرق في قسم الصناعات الكيماوية، فإن القطاع الصناعي يدخل في العملية الإنتاجية للقطاع الزراعي، والعكس كذلك (جميل وجبارين، 2021).

فيما يتعلق بالصناعات الغذائية تحديداً، يدخل قطاع الزراعة في العملية الإنتاجية لقطاع الصناعات الغذائية كمواد خام مثل رب البندورة، والمخللات، والعصائر، ومنتجات الألبان، كما تدخل بعض أفرع قطاع الصناعات الغذائية في العملية الإنتاجية للقطاع الزراعي من حيث تصنيع مدخلات الإنتاج اللازمة لهذا القطاع، وذلك مثل الأعلاف وغيرها، بحيث تشكل صناعة الأعلاف نسبة كبيرة من إنتاج الصناعات المساندة للقطاع الزراعي، لكن هناك تراجعاً ملحوظاً إلى مستوى النصف في مساهمة الأعلاف، بسبب احتكار إسرائيل لها، بحيث تقتصر نسبة مساهمة الإنتاج الفلسطيني على حوالي 40% من السوق المحلي، مع استيراد ما تبقى من إسرائيل بشكل أساسي، وذلك إلى جانب ارتفاع تكلفة إنتاجها، وضعف الاستثمار فيها (جميل وجبارين، 2021).

3-2-6-1 أبرز القيود والفجوات

تتركز أبرز القيود التي يعاني منها قطاع الصناعات الغذائية في سياسات الاحتلال الإسرائيلي المقيدة للأرض والمياه، وبخاصة تلك المفروضة على الوصول إلى الأراضي المصنفة (ج)، ما يؤثر، بدوره، على إنتاجية القطاع الصناعي المرتبطة بالقطاع الزراعي، هذا إضافة إلى مجموعة من القيود والفجوات الأخرى المتمثلة بما يلي:

- احتكار الاحتلال الإسرائيلي بعض السلع، إضافة إلى سيطرته على مصادر المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات، ما يحد من خيارات المصادر، وبالتالي يرفع من تكاليف المدخلات الأساسية (جميل وجبارين، 2021: PalTrade, 2014d).
- التأثير السلبي لتهريب السلع الغذائية من المستوطنات على الإنتاج المحلي، وبخاصة مع ترافقه مع انخفاض أسعار هذه السلع.
- تزايد المنافسة غير العادلة بين المنتجات المحلية الفلسطينية والمنتجات الإسرائيلية تحديداً، والمستوردة إجمالاً، وبخاصة مع عدم مطابقة عدد من المنتجات الإسرائيلية التي تباع في السوق الفلسطيني للتعليمات الفنية الإلزامية (بيطاوي، 2019)، إلى جانب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج التي قد أفسحت المجال للمنتجات الإسرائيلية والعالمية (جميل وجبارين، 2021).
- افتقار القطاع للمهارات المطلوبة في مصانع الصناعات الغذائية، إذ هناك نقص في التعليم الجامعي لمسؤولي وفنيي المختبرات ومشرفي الإنتاج ومهندسي التصنيع الغذائي وميكانيك الآلات الإنتاجية، ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى تزايد تسرب العمال إلى السوق الإسرائيلي بسبب انخفاض الأجور وغيرها من العوامل.

- كما يفتقر القطاع إلى مهارات ابتكار أصناف غذائية جديدة، إلى جانب مهارات تطبيق أسس الفحص المخبري للسلامة الغذائية، ما يؤدي بدوره إلى زيادة التكاليف الواقعة على المصانع، إضافة إلى التأثير على جودة الإنتاج (فلاح، 2019).
- افتقار الصناعات الغذائية إلى المعرفة الكافية بالأسواق العالمية، إلى جانب محدودية نشاطات البحث والتطوير لديها، ما يؤثر على تنافسية منتجاتها.
- هناك فجوة تتعلق بمحدودية العوامل التحفيزية الموجهة نحو المستثمرين والعاملين في قطاع الزراعة في سبيل تطوير وتعزيز نمو قطاع الصناعات الغذائية، بحيث إن هناك ضعفاً في الاستثمارات الفلسطينية في مجال الصناعات الداعمة للقطاع الزراعي.

7-2-3 الصناعات الخشبية والأثاث

يعد قطاع الأثاث والصناعات الخشبية أحد أبرز القطاعات الرئيسية والتمتامية في فلسطين ضمن الصناعات التحويلية، كما قد أظهر تطوره على صعيد نمو الصادرات وإثبات قدرته التنافسية على النطاق الإقليمي، بحيث يلبي قطاع الصناعات الخشبية والأثاث الفلسطيني ما يقارب 70% من الطلب المحلي (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، 2021). بشكل عام، يقسم قطاع الأثاث الفلسطيني من حيث التصنيف السلعي المحلي للإنتاج إلى خمس مجموعات موزعة كما يلي: الأثاث المنزلي، الأثاث المكتبي، وأثاث المطابخ، والأثاث التقليدي (النوافذ والأبواب)، والأثاث المعدني والقش والبوص (PalTrade, 2014b).

بشكل أكثر تحديداً، يتنوع قطاع صناعة الأثاث ما بين مصانع نجارة صغيرة ومتوسطة وكبيرة متخصصة في إنتاج أثاث المطابخ وغرف النوم وغرف السفرة، بحيث تتعامل المصانع مع الزبائن، بشكل مباشر، ودون وجود معارض تجارية خاصة بها، وذلك باستثناء المصانع الكبيرة التي عادة ما تقوم بفتح معارض لمنتجاتها في مناطق مختلفة. كما أن هناك مصانع متخصصة بإنتاج الكنب وطاولات الوسط بناء على طلب الزبائن. إضافة إلى ذلك، تتنوع صناعة الأثاث في مجال إنتاج الأثاث الإنشائي مثل الأبواب والنوافذ الخشبية والمعدنية، وإنتاج الأثاث المكتبي الخشبي والمعدني، والأثاث الخاص بالأطفال، وغيرها (مسيف، 2018).

وفي السياق الإحصائي، تبين دراسة مسيف (2018) نمواً في إنتاجية قطاع الأثاث، وبخاصة الفرع المنزلي منه، إلى جانب تعزيز الجانب التشغيلي فيه، وشهدت واردات الأثاث المنزلي تراجعاً، فيما سجلت صادراتها نمواً. وبشكل أكثر تحديداً، شكلت صناعة الأثاث نسبة 44.2% من القيمة المضافة إلى الإنتاج، في حين شكلت الصناعات الخشبية الأخرى ما يقارب 41% في العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). كما بلغ إنتاج صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين عدا صناعة الأثاث، وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر، ما يقارب 81.6 مليون دولار في

العام 2018، مع تشغيل 2,824 عاملاً، في حين بلغ إنتاج صناعة الأثاث ما يقارب 623.4 مليون دولار في العام ذاته، مع تشغيل ما يقارب 15,555 عاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). كما يصدر القطاع ما قيمته 195.5 مليون دولار من صناعات الأثاث، و39.38 مليون دولار من الصناعات الخشبية للعام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

3-2-7-1 أبرز القيود والفجوات

تتنوع التحديات والفجوات التي تواجه قطاع الصناعات الخشبية والأثاث في فلسطين، ويتمثل أبرزها بما يلي:

- نقص العمالة الماهرة، بحيث يتركز توجه العمالة الماهرة إلى العمل في الداخل المحتل بسبب فرقية الأجور بين الجانبين.
- تزايد تكاليف الصيانة والكهرباء، وارتفاع تكاليف المدخلات، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الوقود والنقل التي، بدورها، تحد من المنافسة الإقليمية.
- عمل أغلبية ورش إنتاج الأثاث والصناعات الخشبية بشكل غير رسمي في الاقتصاد، وبالتالي لا تدفع أية ضرائب أو رسوم.
- كما يعاني القطاع من القيود الإسرائيلية المفروضة على الحدود والحركة، وبخاصة فيما يتعلق باستيراد المواد الخام.

3-2-8 الصناعات الدوائية

يعتبر قطاع الصناعات الدوائية من الصناعات التحويلية الرائدة في الاقتصاد الفلسطيني، وأحد أبرز أعمدته، لما له من أهمية بارزة في الحفاظ على الصحة المجتمعية وتعزيز الوصول إلى الأمن الدوائي، إذ حل المنتج المحلي مكان الأدوية المستوردة مع تمكنها من تلبية أكثر من نصف احتياجات السوق المحلي الفلسطيني (هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية، 2021). يشمل المنتج المحلي أدوية جنيسة (Generic) بحيث لا تمتلك براءة اختراع، وتكون نسخة طبق الأصل للدواء الأصلي للمواد الكيماوية الفعالة داخل الدواء. تغطي هذه الأدوية على السياق المحلي أدوية أمراض الجهاز الهضمي، والقلب، والعضلات، والجهاز البولي، والتناسلي، وأدوية لعلاج العيون، والأمراض الجلدية وغيرها، بحيث تشكل الأدوية محلية الصنع ما يقارب 64% من حجم الأدوية المتداولة، و55% من إجمالي قيمة الأدوية في السوق الفلسطيني، ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى انخفاض سعرها مقارنة بالأدوية المستوردة (أبو رجيلة، 2019).

تأتي الصناعات الدوائية بعد صناعة الملابس في المرتبة الثالثة من حيث أعلى نسبة قيمة مضافة إلى الإنتاج بنسبة متقاربة، بحيث تصل إلى 64.7% للعام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

(2019)، ما يشير إلى نمو وازدهار قطاع الصناعات الدوائية الفلسطينية، وزيادة منافستها للأدوية المستوردة، على الرغم من القيود المفروضة عليها. تبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2018، أنتج القطاع ما يقارب 112.65 مليون دولار، كما شغل القطاع 1,673 عاملاً في العام ذاته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). أما فيما يتعلق بحجم الصادرات، فتقع فلسطين في المراتب الدنيا بين الدول المصدرة للصناعات الدوائية، إذ صدرت في العام 2022 حوالي 13.7 مليون دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024). إذ على الرغم من محاولة شركات الأدوية الحاصلة على شهادة الجودة العالمية تسجيل الدواء الفلسطيني في وزارة الصحة الإسرائيلية، فإن الأخيرة قد رفضت ذلك بحجة وقوع الشركات في مناطق خطرة أمنياً على المفتشين الإسرائيليين، هذا إضافة إلى عدم مطابقة الدواء الفلسطيني لمواصفات إسرائيل. على جانب آخر، تتجنب شركات الأدوية الفلسطينية تسجيل أدويتها في إسرائيل، لأن ذلك سيعمل على الحد من تعامل الدول العربية المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي، ولكيلا تفقد حصتها في العالم العربي (أبو رجيلة، 2019).

3-2-8-1 أبرز القيود والفجوات

يعاني قطاع الصناعات الدوائية من مجموعة من القيود التي تحد من تطوره، يتمثل أبرزها بما يلي (أبو رجيلة، 2019):

- افتقار الشركات المصنعة إلى خطوط إنتاج تتعلق بأدوية السرطان والأدوية المستخدمة في عمليات زراعة الأعضاء، حيث تشكل هذه الأدوية النسبة الأكبر من موازنة الحكومة بالاعتمادات السنوية.
- يواجه قطاع الصناعات الدوائية العديد من المعوقات المتعلقة بتوفير المواد الأولية وبعض المواد الرئيسية في صناعة الأدوية مثل أدوية السرطان، وذلك لأسباب أمنية نظراً لإمكانية استخدامها في صناعة مواد متفجرة أيضاً.
- ارتفاع تكاليف مدخلات شركات الصناعات الدوائية، وبخاصة فيما يتعلق بالأيدي العاملة، ما يؤدي بدوره، إلى ارتفاع أسعار الدواء، وبالتالي تقليل قدرته على المنافسة في السوق العالمي.
- يقتصر عمل الشركات المحلية على إنتاج أنواع معينة وغير معقدة، ما يضعف قدرتها على التنافس؛ سواء على الجانب المحلي أو على الجانب العالمي، وبالتالي يقلل من حصتها السوقية.
- ضعف القدرة التسويقية للشركات الفلسطينية العاملة في قطاع الصناعات الدوائية بالمقارنة مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، الأمر الذي قد يعود إلى قلة رأس المال وغيرها من العوامل.
- تعقيد إجراءات تسجيل الأدوية الوطنية، ففي حين من الممكن أن يتم تسجيل الدواء الأجنبي خلال أسبوع إلى شهر، فإن تسجيل الدواء الوطني من الممكن أن يأخذ سنتين أو ثلاثة.
- تزايد مديونية الحكومة التي قد تجاوزت 58 مليون شيكل، ما أثقل كاهل الشركات، وبالتالي أثر بدوره بشكل كبير على قطاع الصناعات الدوائية.²²

22 مجموعة بؤرية عقدت بتاريخ 2024/5/15 في مقر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مع الجهات ذات العلاقة من وزارة الصناعة، واتحاد الصناعات الفلسطينية، واتحادات الصناعات التخصصية المختلفة (بما يشمل اتحاد الصناعات الدوائية)، واتحاد

9-2-3 صناعات النسيج والملابس

تتمثل أنشطة صناعة المنسوجات والملابس في الغزل ونسج وتجهيز المنسوجات، وغيرها من أنشطة صناعة المنسوجات الأخرى، كالسجاد والستائر وغيرها، إضافة إلى صناعة الملابس؛ سواء بفرء أو بدون وغيرها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012). ينطوي إنتاج المنسوجات على تحويل الخيوط والألياف إلى أقمشة من خلال النسج أو الحياكة، بما يتضمن عمليات من الصباغة والطباعة ليمنح القماش مظهراً متبايناً مع اختلافها تبعاً لنوع القماش (قطن، أو حرير، أو نايلون، ... أو غيرها). أما فيما يتعلق بصناعة الملابس الجاهزة، فيعتمد الإنتاج على التصميم، والقص، والخياطة، والضغط مع اختلاف العمليات الفرعية تبعاً لنوع المنتج النهائي (PalTrade, 2014).

تأتي صناعة الملابس في المرتبة الثانية لاحقاً لصناعة منتجات التبغ من حيث نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج بنسبة 65.5% وبنسبة 44.1% لصناعة المنسوجات في العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، بحيث وصل إنتاج قطاع صناعة الملابس إلى 138.42 مليون دولار في العام ذاته، مع تشغيل 22,173 عاملاً. بينما بلغ إنتاج صناعة المنسوجات 46.6 مليون دولار مع توظيف ما يقارب 1,563 عاملاً في العام 2018 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). إضافة إلى ذلك، تبلغ قيمة صادرات صناعات النسيج والملابس ما يقارب 20.7 مليون دولار في العام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

1-9-2-3 أبرز القيود والفجوات

تعاني أغلب المنشآت المختصة بصناعة المنسوجات والملابس من مجموعة من القيود والفجوات، يتمثل أبرزها بما يلي (PalTrade, 2014a):

- نقص الخبرة في التصميم والقدرة على إدارة الجودة والإلمام بالأسواق العالمية والدراية اللازمة لتعزيز التنافس الدولي.
- قلة عدد مصنعي المنسوجات والملابس ممن لديهم الخبرة في التصدير، عدا عن عدم توافق القطاع مع التفضيلات والتوجهات العالمية في الموضة.
- هناك نقص في توفر مصادر التمويل اللازمة، إذ لا تستجيب البنوك للاحتياجات المالية لقطاع الصناعة ككل، بما يشمل قطاع الملابس والنسيج.
- وفرة المواد الخام؛ إذ أن أغلبية المواد الخام هي من الداخل المحتل، ولكن هناك صعوبة في الحصول على تصاريح للدخول إليها، إلى جانب التكاليف الإضافية التي يتم دفعها للوسيط الإسرائيلي للتأكد من وصول المواد الخام وتوزيع المنتجات (الإسكوا، 2018).

الغرف التجارية والصناعية والزراعية وغيرها.

الفصل الرابع آثار حرب أكتوبر 2023 على القطاع الصناعي

1-4 مقدمة

أشرنا في الفصل التقديمي من الدراسة إلى أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تركت مجموعة من التداعيات السلبية على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى القطاع الصناعي بشكل خاص. في نطاق الدراسة الحالية، تم تسليط الضوء على التداعيات السلبية للحرب على الضفة الغربية دون قطاع غزة. يعود ذلك إلى أن التدهور الفظيع الحاصل على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع، بحاجة أنياً وقبل كل شيء إلى إغاثة إنسانية على مستوى غير مسبوق.

بالتركيز على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، منذ حرب إسرائيل على قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، يتضح أن الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية تأثر بالخطا الشديد المفروض على الضفة الغربية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، من خلال الحواجز المقامة على المداخل الرئيسية للمدن والقرى في الضفة الغربية، عدا عن اقتحامات الجيش الإسرائيلي المتكررة لها. إذ بينما تسيطر إسرائيل بشكل كامل على المناطق المصنفة «ج»، التي تمثل حوالي ثلثي مساحة الضفة الغربية، تنحصر ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية على المناطق المصنفة «أ» والمناطق المصنفة «ب» التي تقع فيما يتجاوز المائتين من المعازل غير المتصلة مع بعضها البعض، بحيث إن كلاً منها محاط بمناطق مصنفة «ج» والمستوطنات الإسرائيلية، وبما يزيد على 800 من الحواجز العسكرية الإسرائيلية وفقاً لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

قد أدت ممارسات الاحتلال وهذا التشوه الجغرافي إلى عرقلة حركة الأفراد والبضائع ما بين محافظات الضفة الغربية، وأعاقت وصول فلسطينيي الداخل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، كما منعت العمالة الفلسطينية من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي عبر الخط الأخضر منذ بدء العدوان في تشرين الأول، وحرمت اقتصاد الضفة الغربية من مصدر أساسي لتمويل الإنفاق الاستهلاكي للأسر، والمتمثل بتحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، التي تبلغ نسبتها 17% من إجمالي الدخل القومي الإجمالي في الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، ما زالت إسرائيل تواصل الاقتطاع من الإيرادات العامة الفلسطينية التي تعتمد بنسبة 70% على آلية المقاصة وفقاً لإنفاق باريس الاقتصادي، وتستعملها دائماً كورقة ضغط وابتزاز على الحكومة الفلسطينية. وهذا، بدوره، كان ينعكس سلباً على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الحكومي والموردين من القطاع الخاص.

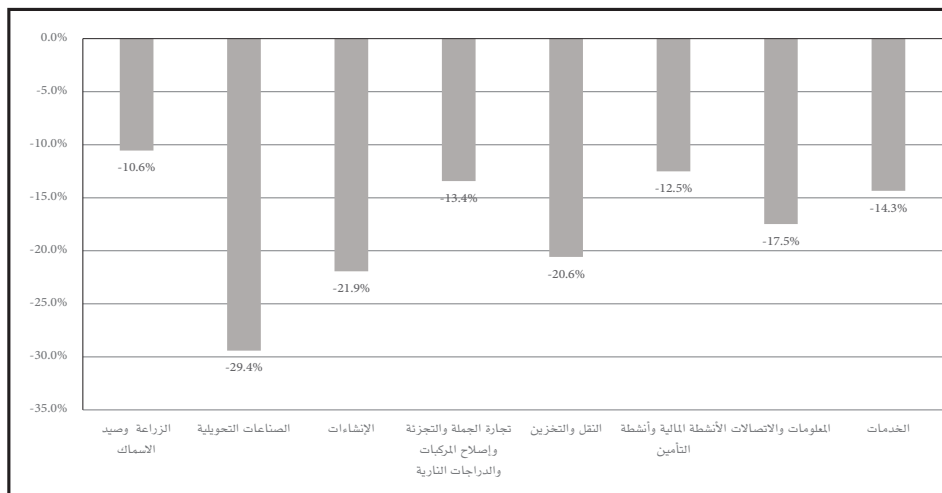
انعكست هذه التطورات سلباً على الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية خلال الربع الأخير من العام 2023، الذي شهد انكماشاً بنسبة 29% مقارنة مع الربع السابق، وقد جاء هذا الانكماش نتيجة انتكاس حاد في جانبي الطلب والإنتاج. وجاء التراجع في الطلب نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام، وانخفاض الاستثمار والصادرات (انظر الجدول 1-4). أما من جانب الإنتاج، فقد شهد الربع الرابع من العام 2023 انخفاضاً في القيمة المضافة في جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني (انظر الشكل 1-4).

جدول 1-4: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي في الضفة الغربية ومساهمة مكونات الطلب في النمو بين الربعين الثالث والرابع 2023 (%)

التغير في الاستخدام النهائي	النمو	المساهمة في النمو
التغير في الاستهلاك الخاص	-8.02	-5.02
(+) التغير في الاستهلاك العام	-2.1	-0.5
(+) التغير في الاستثمار	-6.32	-4.7
(+) التغير في الصادرات	-0.02	-7.4
(-) التغير في الواردات	-4.52	-5.81
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	-1.491	1.0
الناتج المحلي	-0.91	-0.91

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). إحصاءات الحسابات القومية، الربع الرابع 2023.

شكل 1-4: معدل النمو في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية في الربع الرابع 2023 مقارنة مع الربع السابق (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). إحصاءات الحسابات القومية، الربع الرابع 2023.

لم يسلم القطاع الصناعي في الضفة الغربية من ممارسات الاحتلال، وشهد تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من العام 2023 بنسبة 29% مقارنة في الربع السابق. وقد جاء هذا التراجع بسبب تآكل القاعدة الإنتاجية للقطاع الصناعي من جانب، وتقلص الطلب على منتجات القطاع الصناعي من جانب آخر، نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأسر بشكل عام كما أشرنا سابقاً (انخفاض بنسبة 20.8%).

2-4 تعطل عجلة الإنتاج

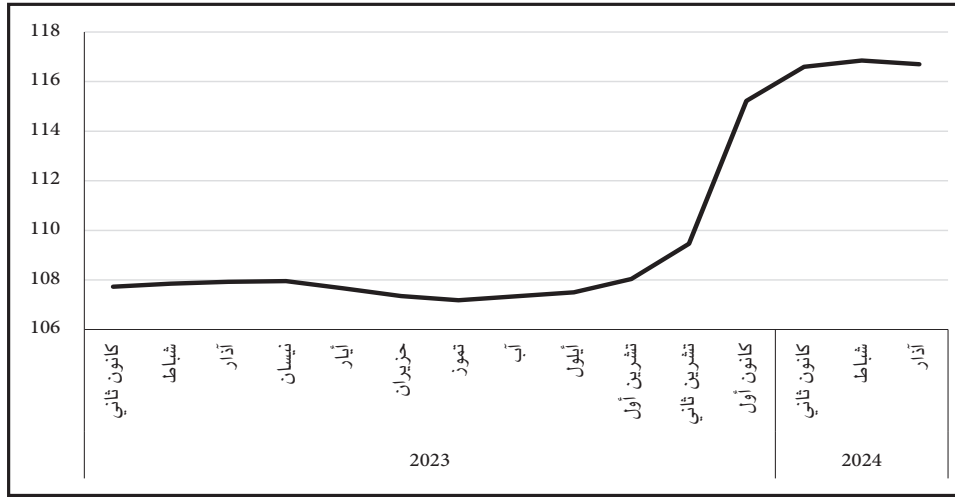
أدت الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إلى تداعيات سلبية على القطاع الصناعي في الضفة الغربية، فقد خسر القطاع الصناعي ما نسبته 29% من إنتاجه خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب مقارنة مع إنتاج القطاع الصناعي الاعتيادي قبل العدوان الإسرائيلي على القطاع.²³ هذا عدا عن الخسائر في الممتلكات والأصول الإنتاجية المختلفة، وقد جاء هذا التراجع نتيجة العوامل التالية:

- زادت الحواجز العسكرية ما بين المحافظات من تكاليف النقل، فقد لزم لنقل البضائع من محافظة إلى أخرى استخدام طرق التفاضية طويلة وصعبة، وهذا أدى إلى زيادة المسافة والمدة اللازمة لنقل البضائع، ما أدى إلى زيادة التكلفة، وهذا بدوره، أدى إلى صعوبة توزيع البضائع بين المحافظات.
- من جانب آخر، أدى تراجع سعر صرف الشيكل أمام الدولار، إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين إلى ارتفاع تكلفة أسعار الواردات إلى الأراضي الفلسطينية من الخارج (ارتفعت بنسبة 5% في الربع الرابع من العام 2023 على أساس سنوي)، وبلا شك يشمل هذا ارتفاع أسعار المواد الخام اللازمة للقطاع الصناعي. عدا ذلك، ساهم إغلاق الموانئ والمعابر، واحتجاز الجانب الإسرائيلي للبضائع الفلسطينية في رفع أسعار المواد الخام اللازمة للتصنيع في الأراضي المحتلة، وقلة تواجدها في السوق الفلسطيني.
- بالمجمل، أدى ارتفاع تكلفة النقل، وارتفاع أسعار المواد الخام إلى رفع كلفة الإنتاج في القطاع الصناعي، وهذا الذي ترجمه استمرار ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتج للصناعات التحويلية (سواء للسلع المحلية أو السلع المصدرة) بدءاً من شهر تشرين الأول 2023 حتى نهاية شهر آذار من العام 2024 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 ب) (انظر الشكل 4-2). وقد أثر هذا الارتفاع على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية؛ سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الخارجية (وبخاصة السوق الإسرائيلية). فعلى صعيد السوق المحلي، واجهت البضائع الفلسطينية منافسة سعرية غير متكافئة مع البضائع الإسرائيلية أو المستوردة عبر إسرائيل. أما على صعيد الأسواق الخارجية، فقد تراجعت الصادرات الفلسطينية (86% من الصادرات الفلسطينية ذهب إلى إسرائيل في العام 2023) على نحو ملحوظ خلال الربع الأخير من العام 2023، فقد شهدت الصادرات الفلسطينية السلعية تراجعاً بنسبة 23% مقارنة مع الربع السابق، مدفوعة بانخفاض الصادرات إلى إسرائيل بنسبة 37% (انظر الجدول 4-2) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 ج).
- تأثر التشغيل في المنشآت العاملة في القطاع الصناعي بالانتهاكات الإسرائيلية، فبحسب مسح أجرته وزارة الاقتصاد، أفادت 48.8% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي إلى تراجع عدد العاملين فيها خلال

23 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar

الفترة ما بين شهري تشرين الثاني وكانون الأول من العام 2023، وقد جاء التراجع في عدد العاملين؛ إما لعدم قدرة بعض العاملين على الوصول إلى أماكن عملهم، وبخاصة ما بين المحافظات بسبب القيود الإسرائيلية، وإما لقيام المنشآت الصناعية بتسريح بعض عاملها كونها لا تستطيع تحمل نفقات تشغيلهم بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية. كما أفادت 55.1% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي خلال نفسها الفترة، أنها اضطرت إلى تخفيض أيام العمل الشهرية مقارنة بما كان عليه الحال قبل العدوان. كذلك أفادت 41.3% من المنشآت الصناعية بأنها قلّصت عدد ساعات العمل اليومية خلال الفترة ذاتها.²⁴ بالمجمل، سينعكس انخفاض التشغيل في المنشآت الصناعية على انخفاض القيمة الإجمالية للإنتاج.

شكل 4-2: الرقم القياسي لأسعار المنتج للصناعات التحويلية الشهري خلال الفترة 2023-2024



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). مسح الأرقام القياسية، 2010-2024.

جدول 4-2: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الربع في العام 2023 (مليون دولار)

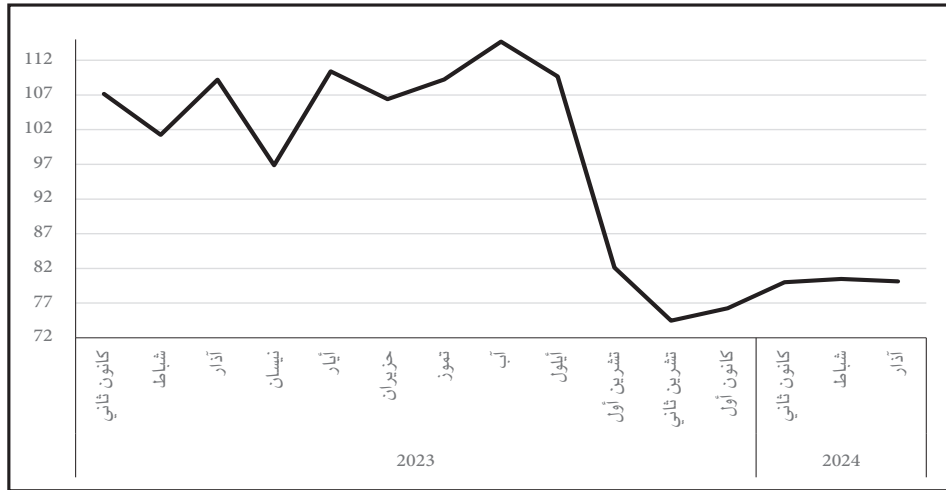
إجمالي الصادرات	الصادرات إلى باقي العالم	الصادرات إلى إسرائيل	
438	59	380	الربع الأول
386	40	346	الربع الثاني
415	36	380	الربع الثالث
322	83	239	الربع الرابع
1,561	218	1,344	المجموع الكلي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2024. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.
رام الله- فلسطين.

24 وزارة الاقتصاد الوطني. (2024). تقرير الانتهاكات الاقتصادية للعدوان 1-2024: www.mne.gov.ps

- أدى تراجع التشغيل في المنشآت الصناعية، بالتزامن مع تصاعد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية إلى تراجع إنتاجية القطاع الصناعي، إذ تشير نتائج مسح أجرته وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن 86.5% من المنشآت الصناعية التي استهدفها عانت من تراجع في إنتاجيتها في الشهرين الأخيرين من العام 2023. كما أشارت نتائج المسح إلى أن متوسط التراجع في الطاقة الإنتاجية لدى المنشآت الصناعية التي أفادت أنها عانت من تراجع في الطاقة الإنتاجية بلغ نحو 44%. وقد كانت النسبة الأعلى من المنشآت الصناعية التي أفادت بأنها عانت من تراجع إنتاجيتها في المحافظات التي شهدت وتيرة عالية من الاقتحامات الإسرائيلية كمحافظة جنين وطولكرم. وقد أظهرت نتائج المسح، كذلك، أن أكثر الصناعات التي تضررت بالممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، كانت لدى المنشآت العاملة في الصناعات التالية: صناعة المفروشات، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الدوائية، استخراج الحجر والرخام، الملابس.²⁵ وقد بان أثر التراجع في الإنتاجية واضحاً في تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال الشهور الأخيرة من العام 2023 (انظر الشكل 7). وقد أدى التراجع الملحوظ في كميات الإنتاج الصناعي في الربع الأخير من العام 2023 إلى انخفاض حاد في مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة 8.0% خلال العام 2023 مقارنة مع العام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 ب). وعلى الرغم من التحسن الطفيف في الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال الشهور الأولى من العام 2024، فإن الأرقام المسجلة ما زالت أقل بشكل ملحوظ من نظيراتها المسجلة في الشهور الأولى من العام 2023.

شكل 4-3: الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي الشهري خلال الفترة 2023-2024



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2024). مسح الأرقام القياسية، 2010-2024.

4-3 تراجع الطلب على منتجات القطاع الصناعي

من ناحية أخرى، تأثر الطلب على منتجات القطاع الصناعي نتيجة مجموعة من العوامل، يأتي على رأسها تراجع الدخل لدى شريحة واسعة من المواطنين. وقد جاء هذا التراجع بسبب فقدان ما يقارب

25 المصدر السابق.

171.2 ألف عامل من الضفة الغربية كانوا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي أعمالهم بسبب قرار الحكومة الإسرائيلية وقف تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل بعد حرب السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.²⁶ هذا بدوره حرم اقتصاد الضفة الغربية من تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل التي كانت تشكل في الربع الثالث من العام 2023 نحو 19% من الدخل القومي الإجمالي المتاح. وتلعب هذه التعويضات دوراً مهماً في تمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص. كما فقد 144 ألف شخص آخرين وظائفهم في الضفة الغربية بسبب تراجع الأداء الاقتصادي، بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO, 2024).

كما أدى استمرار اقتطاع إسرائيل جزءاً من أموال المقاصة خلال العام 2023 (تم اقتطاع قرابة 2.1 مليار شيكل خلال العام 2023)، والشهور الأربعة الأولى من العام 2024، مع تراجع جباية الضرائب المحلية بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، إلى تراجع في إيرادات الحكومة الفلسطينية. هذا، بدوره، فاقم من الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية، التي تعاني منذ نحو 3 سنوات من عدم قدرتها على دفع كامل رواتب موظفي القطاع العام.²⁷

بالمجمل، وفي ظل تراجع الدخل لدى الغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية، وجدت الأسر نفسها مضطرة إلى ترشيد استهلاكها، وقد بدا هذا واضحاً في تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (تراجع بنسبة 20.8% في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع الربع السابق). إضافة إلى ذلك، تراجع الطلب على السلع في الضفة الغربية نتيجة التراجع الملحوظ لزيارات التسوق الجماعية لفلسطينيي الداخل بسبب الحواجز الإسرائيلية ما بين الداخل الفلسطيني ومناطق السلطة الفلسطينية. كما أعاققت الحواجز الإسرائيلية حركة التنقل للمواطنين بين المحافظات، وهذا، بدوره، قلل من حركات الشراء والتسوق ما بين المحافظات. من جانب آخر، أدى تحكّم إسرائيل بالمعابر والحدود الدولية إلى تأخير حركة البضائع الفلسطينية على المعابر والجسور، إلى رفع أسعار الصادرات الفلسطينية، ما أدّى إلى تراجعها بشكل ملحوظ كما أشرنا سابقاً.

4-4 استيعاب العاطلين عن العمل في السوق المحلي مع تفاقم مشكلة البطالة

تشير البيانات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية إلى 32% في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع 13% في الربع الثالث من العام 2023. هذه القفزة في معدل البطالة أساسها توقف العمالة الفلسطينية من التدفق إلى سوق العمل الإسرائيلي على خلفية قرار الحكومة الإسرائيلية بمنع العمال الفلسطينيين من الدخول إلى العمل في إسرائيل. فقد انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات من 171 ألف عامل في

26 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_InterWorkDay2024A.pdf

27 لم تدفع سوى 65% من راتب كانون ثاني 2024، و70% من راتب شباط 2024، و60% من راتب كانون أول 2023، و65% من راتب تشرين ثاني 2023، في حين كان يدفع فقط 85% من إجمالي الراتب منذ تشرين أول 2023.

الربع الثالث من العام 2023 إلى حوالي 24 ألف عامل فقط في الربع الرابع من العام 2023. عدا ذلك، فقد العديد من العاملين في الاقتصاد المحلي وظائفهم في السوق المحلي، إذ تشير البيانات الربعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي بنسبة 8% في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع الربع السابق (أي ما يقارب 56 ألف عامل فقدوا وظائفهم في سوق العمل المحلي) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024 د).

كما أشرنا سابقاً، اضطرت بعض المنشآت العاملة في القطاع الصناعي في ظل الأوضاع السائدة إلى تسريح عامليها، وهذا ما برهنته أرقام العمالة الخاصة بالقطاع الصناعي بين الربع الرابع من العام 2023 والربع السابق. ضمن السياق ذاته، تتوقع منظمة العمل أن ينخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي في حال استمرار الحرب حتى منتصف العام 2024 من 105.8 ألف عامل في السوق المحلي في العام 2023 (83% منهم من الضفة الغربية) إلى قرابة 86.4 ألف عامل في العام 2024، بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO, 2024). سوف تفاقم زيادة عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية بسبب الانتهاكات الإسرائيلية من المشكلة المزمنة في الاقتصاد المحلي، بما فيه القطاع الصناعي، والمتمثلة في ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي على امتصاص زيادة اليد العاملة، والمتوقع أن تزداد صعوبة في ظل الظروف الراهنة. وهذا، بدوره، يستدعي العودة إلى الوراء قليلاً، والإقرار بأن مشكلة ضعف استيعاب الاقتصاد المحلي للزيادة في القوى العاملة واستفحال البطالة هي مشكلة هيكلية في الاقتصاد المحلي. وقد أرقّت هذه المعضلة صانع القرار الفلسطيني منذ بدء قيام السلطة الفلسطينية، وكانت هناك محاولات حثيثة للتخفيف من حدتها عن طريق توفير فرص عمل في القطاع العام، ولكن محدودية القدرة الاستيعابية للقطاع العام حالت دون امتصاص فائض العمالة.

قامت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة باتخاذ مجموعة من السياسات الكلية لتحفيز القطاع الخاص على خلق فرص عمل، إلا أن أثرها، أيضاً، بقي محدوداً بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية، وأيضاً لأنها لم تأخذ على القدر الكافي بالحسبان التشوهات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني، والتي أحدثت فيه آثاراً ضارةً ربما لن تزول بزوال الاحتلال، فلقد أضحت هذه التشوهات قوة فاعلة في الاقتصاد الفلسطيني.

في ظل الظروف الراهنة، لا بد من وضع سياسات تعمل على وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار التنمية المستدامة الكفيلة بحل مشكلة البطالة على المدى البعيد، وكذلك تعمل على الحد من الآثار السلبية الناجمة عن البطالة كارتفاع نسبة الفقر، وسوء توزيع الدخل، وهجرة العقول إلى الخارج وحرمان الاقتصاد الفلسطيني منها. وضمن هذا السياق، من الممكن اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات:

- سياسة إحلال الواردات وحماية المنتج المحلي، وبخاصة أن السوق الفلسطيني خسر سلعاً كثيرة كانت تنتج محلياً نتيجة تراجع طاقة الإنتاج المحلي، كالمواد الغذائية، والملابس، والأثاث. سوف يزيد إنتاج هذه السلع محلياً من حجم كل من الإنتاج الزراعي، والإنتاج الصناعي، وهذا بدوره سينعكس في زيادة حجم التوظيف، وتقليص حجم البطالة (النقيب، 2006).
- تصدير العمالة الفلسطينية إلى دول الخليج العربي، وبخاصة في ظل تفضيل القطاع الخاص هناك للعمالة الوافدة بسبب تدني أجورها من جهة، وامتناع العمالة المحلية عن العمل في بعض الوظائف من جهة أخرى، كما أن نقص المهارات المحلية في بعض التخصصات (الخدمات الصحية، التربية والتعليم، المهارات الفنية العالية)، وتتوفر في العمالة الفلسطينية الشروط التي تلبى متطلبات العمل في دول الخليج العربي، ولكن هذه السياسة يجب انتهاجها مع الأخذ بعين الاعتبار نقاطاً مهمة أبرزها: هجرة العقول والعمال المهرة الفلسطينيين عن الاقتصاد المحلي وعدم استفادته منها، المخطط الإسرائيلي الهادف إلى تهجير الفلسطينيين وإفراغ الأراضي (مكحول، 2006).
- إعادة تأهيل الطاقة الإنتاجية المحلية وخلق الشروط لتوسعها، وذلك بهدف توفير فرص عمل محلية من أجل زيادة نسبة العاملين في الاقتصاد المحلي من إجمالي العمالة، إذ كان يتم استنزاف العمل الماهر ورأس المال في فلسطين بانتقاله من القطاعات الإنتاجية إلى الاقتصاد الإسرائيلي ما قبل حرب السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023.
- تنمية لصالح الفقراء، من خلال إشراك المواطنين كافة في عملية النمو بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين كافة وليس للفئة الغنية فقط (النقيب، 2006).
- التركيز والاهتمام برأس المال البشري، من خلال إعطاء أولوية كبيرة لزيادة الإنفاق على التعليم لمراكمة رأس المال البشري بشكل متسارع، إذ أن إهمال رأس المال البشري سيترك آثاراً سلبية على الاقتصاد، إذ لا يتجاوز ما تنفقه الحكومة الفلسطينية 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقابل تنفق الدول المتقدمة ما نسبته 10-12% من ناتجها المحلي على التعليم (النقيب، 2006).
- عادة تلجأ الدول إلى حلول أخرى لخفض البطالة وزيادة الاستيعاب في الاقتصاد المحلي من خلال خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي، وخفض الحد الأدنى للأجور، وتشجيع الرياديين، وخفض نسب الفائدة.

يبدو، للأسف، أن نجاح هذه السياسات الحكومية في ظل المعطيات الحالية محل شك كبير، وبحاجة إلى مزيد من البحث والتمحيص. كما أن القدرة على تنفيذ هذه المقترحات يبدو على المدى المنظور أنه صعب المنال، وبخاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية. سنحاول في الفصل القادم فحص إمكانية تنفيذ هذه المقترحات في الظروف الراهنة، وفحص ما إذا كان يتوجب البحث عن حلول أخرى مبتكرة تتماشى مع الوضع الراهن، أو بالأصح تكون صالحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

الفصل الخامس

مقترحات في إطار الوضع الراهن ومحدداته

1-5 مقدمة

أشارت الفصول السابقة إلى وجود مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه القطاع الصناعي، سواء كانت تحديات داخلية أم تحديات مرتبطة بالجانب الإسرائيلي، بحيث صنعت، في مجملها، تشوهات هيكلية في بنية القطاع الصناعي الفلسطيني، حدت من قدرته التنافسية، وأعاقت من تحويله إلى قطاع رائد. سعت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة إلى معالجة الاختلالات التي يعاني منها القطاع الصناعي والنهوض به في الأراضي الفلسطينية، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات، وسن مجموعة من القوانين والتشريعات الاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ومع أعضاء منطقة التجارة الحرة، التي منحت وصولاً تفضيلاً للصادرات الفلسطينية إلى أسواقها. على الرغم من كل هذا، يمكن القول إنه لم يطرأ تغير جوهري على سمات القطاع الصناعي عما كانت عليه منذ ثلاثة عقود، كما هو موضح فيما يلي:

- ما زال القطاع الصناعي يفتقر إلى وجود سياسة فلسطينية رسمية واضحة.
- تتسم البيئة الاستثمارية في الأراضي بالضعف، وكونها طاردة للاستثمارات نتيجة لعوامل متعددة تشمل السياسات والإجراءات الإسرائيلية ومعوقات الاستيراد والتصدير، كما تشمل نقص الطلب الفعال وضعف مصادر التمويل (ماس، 2014).
- تعتبر غالبية المنشآت العاملة في القطاع الصناعي صغيرة أو متناهية في الصغر، ذات ملكية فردية أو عائلية.
- انحسار المنافذ التسويقية للمنتجات الفلسطينية، وهذا يدل على عدم استفادة الاقتصاد الفلسطيني من الاتفاقيات التجارية المبرمة.
- استمرار معاناة منتجات القطاع الصناعي الفلسطيني من منافسة غير عادلة من الإنتاج المستورد من إسرائيل ومن الخارج، لا سيما من إسرائيل، الذي يغمر السوق الفلسطينية.

في ظل تداعيات الحرب الإسرائيلية على القطاع، يجد القطاع الصناعي نفسه أمام تحديات إضافية، تتمثل في تعويض التراجع الذي شهده القطاع الصناعي بسبب الحرب، إضافة إلى الخسائر في البنية التحتية الصناعية. بالتالي، فإن السياسات الصناعية اللازمة لإنعاش القطاع الصناعي ضمن المرحلة الحالية يجب أن تأخذ بالحسبان الضرر الذي لحق بالقطاع الصناعي.

في الوقت ذاته، أظهر المشهد الحالي الذي يمر به الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحرب أهمية السياسات الصناعية التي طرحت سابقاً للنهوض بالقطاع الصناعي الفلسطيني، كون الرافعة الأساسية للنهوض

بالقطاع الصناعي هي معالجة التحديات والاختلالات الموجودة فيه، ويظهر المشهد الحالي الأثر التراكمي لعدم إعطاء هذه السياسات الأولوية والاهتمام المطلوب لدى صانع القرار الفلسطيني، لكون الكثير منها لم يأخذ حيز التنفيذ كما يجب. من جانب آخر، ناقشت دراسات عدة سابقاً أفضل السبل للنهوض بالقطاع الصناعي ومعالجة التحديات التي تواجهه. وقد صاغت هذه الدراسات سياسات صناعية عدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وقدمت مقاربات عدة حول صياغة سياسات تنمية صناعية تستجيب لمحددات ومتطلبات الأوضاع الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2-5 الأهداف الاستراتيجية للقطاع الصناعي على المدى القصير

سوف تسعى استراتيجية الصناعة على المدى القصير ضمن الظروف الراهنة إلى البدء بالخطوات والإجراءات الأولى التي تهدف إلى تقليل الاعتمادية على الاقتصاد الإسرائيلي، والتوسع في النشاطات الإنتاجية، وتخفيض الاستيراد، وتعزيز مقومات الصناعة المحلية. يتطلب تحقيق ذلك المزج بين مجموعة من السياسات الصناعية التي طالبت بها الدراسات السابقة، ونخبة من الممثلين عن القطاع الصناعي الفلسطيني:

- اعتماد سياسة اقتصادية رسمية واضحة (مكحول وآخرون، 2001؛ نصر، 2002؛ هنطش، 2012). فقد تبين مع الوقت أن سياسة السوق الحر التي تبنتها الحكومة الفلسطينية بالتزامن مع التوجه نحو الاعتماد على زيادة الواردات من أجل تعزيز الإيرادات الحكومية المرتبطة بالواردات، قد ترك تشوهات هيكلية عميقة الأثر في بنية القطاعات الإنتاجية، وأدى إلى تراجعها، وقد ترتب على ذلك ضعف قدرة القطاعات الإنتاجية على استيعاب فائض اليد العاملة في السوق المحلي (flassback, 2018). بالتالي، هنا يتوجب وضع خطة للتنمية الاقتصادية تأخذ بالحسبان احتياجات وتطلعات القطاعات الاقتصادية، بما فيها الصناعة، تشارك فيها الجهات ذات العلاقة كافة.
- استهداف الصناعات ذات القدرة الاستيعابية العالية؛ أي الصناعات التي لديها مرونة عالية في توسيع نشاطها الإنتاجي، ولديها قدرة عالية على استيعاب المزيد من العاملين في أسرع وقت ممكن (مكحول وآخرون، 2001؛ نصر، 2002).
- دعم وتحفيز وتطوير الصناعات القائمة التي بمقدورها أن تنتج سلعاً تلبي احتياجات الطلب المحلي، وتحل مكان السلع المستوردة من إسرائيل ومن العالم الخارجي.
- ضرورة تعويض الأضرار التي تكبدها القطاع الصناعي الفلسطيني، وإعادة تأهيل البنية التحتية الصناعية.
- تعزيز أواصر العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي والإسلامي، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها فلسطين مع الاتحاد الأوروبي ومع أعضاء منطقة التجارة الحرة، التي منحت وصولاً تفضيلاً للصادرات الفلسطينية إلى أسواقها. هذا من شأنه أن يوفر متنفساً للاقتصاد الفلسطيني، من خلال المعابر التجارية التي تربط فلسطين بكل من الأردن ومصر.

هذه السياسات تبين مدى ضرورة البحث أكثر من أي وقت مضى في إمكانيات الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي، والتركيز على إنتاج سلع موجهة للسوق الفلسطيني، لتحل مكان السلع المستوردة؛ سواء من إسرائيل أو من العالم الخارجي. هذا التوجه لا يتعارض في الوقت ذاته مع ضرورة البحث عن منافذ تسويقية للمنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي، بحيث تهدف هذه السياسات بشكل أساسي إلى:

- تعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» وزيادة مناعته أمام القيود والإجراءات الإسرائيلية التي تسعى إلى تدميره وزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.
- استيعاب/امتصاص جزء فائض اليد العاملة والتخفيف من الأعباء السلبية الاجتماعية والاقتصادية للبطالة، من خلال خلق فرص عمل في الاقتصاد المحلي، وبخاصة للذين فقدوا أعمالهم في سوق العمل الإسرائيلي بعد حرب السابع من تشرين الأول/أكتوبر عشية عدم سماح الحكومة الإسرائيلية للعمال الفلسطينيين من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي، أو من فقدوا أعمالهم في الاقتصاد المحلي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة التدمير الواسع في القطاع، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية.
- الانفتاح على الأسواق العربية والدولية، بما تسمح به الاتفاقيات التجارية والظروف السياسية.
- تفعيل سياسة الحد الأدنى من الأجور، وتوفير المتطلبات الأخرى لاقتصاديات الحماية مثل التأمين ضد الحوادث، والإجازات، ونهاية الخدمة، ... وغيرها، من أجل الحفاظ على العمالة الماهرة والحد من هجرتها إلى سوق العمل في إسرائيل.

3-5 إمكانيات الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي

في إطار الوضع القائم تحت الاحتلال، وضمن نطاق اتفاقيات المرحلة الانتقالية، يتطلب تطبيق سياسات وإجراءات للانفكاك عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، بما يراعي المصالح الفلسطينية، القيام بسياسات عامة تهتم بالسياسات التجارية والصناعية، وكذلك تدخلات قطاعية تخص الزراعة والصناعة والطاقة والتجارة والإيرادات، وتوجيه الاستثمارات المحلية عبر تعزيز دور القطاع الخاص والقطاع الشعبي في تعزيز المنتج المحلي واستبدال البضائع الإسرائيلية التي لها بديل محلي ببضائع فلسطينية. هناك قطاعات إنتاجية لديها أهمية كبيرة من حيث التشغيل، وأخرى تمثل أهمية نوعية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يوجد خمسة أنشطة تشغل أكثر من 75% من العاملين في القطاع الصناعي، وتشكل صادراتها أكثر من 70% من حجم الصادرات الفلسطينية، وتساهم بنسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من إجمالي قطاع الصناعة ككل الذي يشكل 13% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه القطاعات هي: صناعة المعادن، المنتجات الغذائية، الملابس، الأثاث، المعادن اللافلزية (مسيف، 2017؛ مسيف، قزمار، ربيع، 2020).

في الوضع الراهن، تعاني هذه الصناعات من غياب سياسات حماية وصناعية وضريبية، وتعاني من منافسة غير عادلة بسبب غياب تطبيق المواصفات والمقاييس. لذلك، تقترح الدراسة التركيز على هذه

القطاعات بموجب سياسات داخلية فلسطينية، بما يعزز الإنتاج المحلي، ويزيد من القدرة الذاتية والإنتاجية الفلسطينية، ويقلل الاعتماد على إسرائيل، أو الاستيراد من طرف ثالث عبر إسرائيل، وبما يساهم في تعزيز وزيادة نصيب المنتج المحلي واستيعاب المزيد من الأيدي العاملة (مسيف، قزمار، ربيع، 2020).

4-5 إحلال الواردات وزيادة حصة المنتج المحلي

قبل قيام السلطة الفلسطينية، أوصت دراسة/تقرير صادرة عن المنظمة الدولية للتنمية الصناعية (UNIDO) في العام 1984 حول القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بضرورة استبدال المنتجات الصناعية المستوردة من إسرائيل بمنتجات محلية، وتحويل مسار بعض الواردات، من خلال استيراد سلع من غير إسرائيل. حينها كانت حوالي 75% من الواردات عبارة عن سلع صناعية مستوردة من إسرائيل، وكانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 7.8%، وقد وجدت الدراسة، آنذاك، أن استبدال الواردات الصناعية من إسرائيل من شأنه أن يسهم في زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 33%، وأن يسهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 37%.

من الأنسب في الوضع الراهن، بغرض توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، العمل على استبدال جزء من السلع المستوردة من السوق الإسرائيلي ومن السوق الدولية، بسلع يمكن إنتاجها محلياً، وهذا يتطلب اتباع استراتيجية للتصنيع توازن بين سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، مع التركيز بشكل أكبر على إحلال الواردات، وبخاصة من إسرائيل. هذا الأمر يتطلب بالدرجة الأولى تحديد قائمة بالسلع المراد تقليل استيرادها واستبدالها بسلع محلية الصنع بما يلبي حجم الطلب المحلي.

من الممكن الاستفادة من بيانات التجارة الخارجية المرصودة الصادرة عن الجهاز المركزي في تحديد هذه القائمة. وبهذا الخصوص تشير بيانات العام 2022 إلى أن هناك 36 سلعة من الممكن إحلالها/ استبدالها بشكل كلي أو جزئي بسلع محلية الصنع (ماس، 2024). وعند التركيز/تسليط الضوء على السلع التي من الممكن استبدالها من القطاع الصناعي المحلي، نجد أن هناك 24 سلعة بالإمكان إنتاجها محلياً لتحل جزئياً أو كلياً مكان السلع المستوردة. تبلغ قيمة هذه السلع نحو 1.5 مليار دولار، وقد شكلت قيمة هذه السلع ما يقارب 19% من الواردات الفلسطينية المرصودة (25% من إجمالي الواردات من إسرائيل، و11% من إجمالي الواردات من العالم الخارجي).

على سبيل المثال لا الحصر، على السلع المستوردة من إسرائيل فقط، ومن الممكن استبدالها بسلع محلية: المياه المعدنية والغازية، وبعض المواد الغذائية والأعلاف والأسمدة. ومن الأمثلة على السلع المستوردة من إسرائيل ومن باقي العالم: الإسمنت، والشوكولاتة، والساكر (انظر الجدول 3). يتضح من الجدول نفسه أن هناك سلعاً أسهل من غيرها من حيث الإحلال، كما يشير الجدول نفسه إلى أن

هناك فرصاً عالية لتوسيع الإنتاج المحلي لبعض السلع، وأن هذا التوسع سيكون كافياً إلى حد ما لسد الطلب المحلي.

من جانب آخر، بعض السلع يتطلب إحلالها إنشاء صناعات جديدة أو توسيع نشاط الصناعات القائمة. من الجدير ذكره بما يخدم هذا السياق، أن وزارة الاقتصاد الوطني كانت قد أصدرت في العام 2020 «الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني: 2021-2023» (ما زالت بنودها تنتظر التنفيذ)، وقد اشتملت الاستراتيجية على قوائم مفصلة لمشروعات ونشاطات صناعية يمكن تنفيذها في شمال الضفة الغربية وجنوبها، وقد ركزت الاستراتيجية على الصناعات التي تتكامل مع النشاطات الإنتاجية القائمة، مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مطحنة إسمنت، ومصانع لمعالجة مخلفات الحجر والرخام وإعادة إنتاجها (مواد عازلة، دهانات، ... الخ)، وصناعات التغليف والمنتجات البلاستيكية، ... وغيرها. هذه الخطة الوطنية شددت على ضرورة التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري عبر إنشاء مجموعة من مراكز التدريب والتأهيل، وعلى الربط مع الجامعات الوطنية لسد فجوات مهمة في القطاع الصناعي الفلسطيني، مثل تأهيل كوادر إدارية وفنية تكون قادرة على إعداد خطط الإنتاج، وإدارة الإنتاج، والتسويق والتصدير.

بناء على ما سبق، لن يتم إحلال جزء من السلع المستوردة المذكورة في الجدول 3 بسلع محلية، دون إحداث فارق جوهري في الإنتاج المحلي، الأمر الذي يتطلب، بدوره، ضخ الاستثمارات الكافية، وإحداث تغيير ملموس في السياسات التجارية والجمركية الفلسطينية.

فلو افترضنا، مثلاً، أنه يمكن استبدال 50% من السلع المستوردة بسلع محلية الصنع، فإن ذلك يعني على الأقل زيادة بحوالي 0.7 مليار دولار في الإنتاج المحلي. وهذا، بدوره، سيؤدي إلى زيادة في حصة المنتج المحلي على حساب المستورد (ماس، 2024). كما سيؤدي إلى رفع مستويات التشغيل المحلي.

من هنا يمكن القول إن توسيع الإنتاج المحلي سيشكل متفهماً لامتناس جزء، ولو بسيط، من فائض اليد العاملة، فعلى إثر أحداث السابع من أكتوبر، انضم العديد من الأفراد الذين عملوا سابقاً في الاقتصاد الإسرائيلي إلى جيش البطالة، وفقد العديد من العاملين في السوق المحلي وظائفهم. وفي ظل استمرار الحرب، من المتوقع أن يفقد آلاف آخرون من العاملين في القطاع الصناعي المحلي وظائفهم.

جدول 5-1: قائمة سلع مختارة مستوردة من إسرائيل
وباقى العالم في العام 2022 (ألف دولار)

رمز المجموعة	وصف المجموعة	الواردات 2022 إسرائيل	الواردات 2022 باقي دول العالم
9032	محضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات	492,610	
3252	إسمنت مائي بأنواعه كافة، بما فيه الإسمنت الممتل	112,496	100,129
1022	مياه، بما فيها المياه المعدنية الطبيعية أو الاصطناعية	90,528	
4003	أدوية (باستثناء الأصناف المذكورة في البنود 2003)	79,046	97,334
6081	شوكولاتة ومحضرات غذائية أخرى تحتوي على كاكاو	57,029	33,562
2022	مياه، بما فيها المياه المعدنية والمياه الغازية	42,370	36,717
1011	دقيق حنطة (قمح) أو دقيق خليط حنطة مع شيلم	35,311	22,577
304	مخيض، لبن وقشدة متخثران، لبن رائب (زبادي)	25,827	
604	جبن (بما في ذلك جبن اللبن المخثر)	21,372	
1022	مياه، بما فيها المياه المعدنية الطبيعية أو الاصطناعية	19,339	
702	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل	18,151	
1061	سجق (بأنواعه) ومنتجات مماثلة من لحوم أو من أحشاء	16,861	
4033	مستحضرات تجميل أو زينة (ماكياج) ومستحضرات للعناية الشخصية	15,450	
1013	أسمدة من أصل حيواني أو نباتي، وإن كانت مخلوطة	15,054	
8083	مبيدات للحشرات والفطريات والأعشاب الضارة والقوارض	14,524	
4071	مصنوعات سكرية "سكاكر" (بما فيها الشوكولاتة البيضاء)	١٣,٨٤٨	20,424
4067	قضبان وعيدان، زوايا وأشكال خاصة "بروفيلات"، من ألومنيوم	13,460	40,554
4046	أحذية بنعال خارجية من مطاط أو لدائن أو جلد طبيعي	9,685	
5012	مثلجات (آيس كريم، بوظة، ... إلخ)	9,558	
2033	مخاليط مواد عطرية ومخاليط (بما فيها المحاليل الكحولية)	7,744	25,213
	المجموع	1,110,263	376,510

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). بيانات التجارة الخارجية المرصودة 2022 - رام الله. فلسطين.

5-5 حماية المنتج الوطني

يتطلب الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي صياغة وتطبيق السياسات الجمركية والتجارية والصناعية وفقاً للاعتبارات الإنمائية الاستراتيجية الفلسطينية، لا سيما تلك المتعلقة بتنمية القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية المحلية وتغيير اقتصاد شوهه نصف قرن من

ممارسات الاحتلال. ناقشت دراسة صدرت سابقاً عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بعنوان «نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين: تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية» هذا الموضوع. كما قامت الدراسة نفسها بالإجابة عن التساؤل حول المنتجات التي يجب زيادة إنتاجها محلياً والتركيز على تصديرها من خلال تطبيق تعرفة جمركية، كإحدى أدوات السياسة الصناعية، من خلال مقارنة منهجية اعتمدت على التحليل الكمي.

طرحت الدراسة أكثر من سيناريو حول مستويات رسوم التعرفة الجمركية وتوزيعاتها على القوائم السلعية، كما توصلت الدراسة إلى أنه من الممكن تحقيق توازن بين الأهداف الثلاثة المتباينة لسياسة التعريفات: رفاه المستهلك؛ وتوفير حماية فعالة كافية للإنتاج المحلي؛ والإيرادات المالية. خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سيكون بحال أفضل إذا توقف عن تطبيق التعرفة الحالية واعتماد سياسة تعريفية مختلفة تتم صياغتها لتناسب مع الاعتبارات التنموية للاقتصاد الفلسطيني. وقد تمثلت الرسالة الرئيسية لهذه الدراسة في أنه لا بد لأي سياسة تجارية وجمركية جديدة أن تعتمد على تشجيع التصنيع المستدام والمتسلسل في فلسطين، وعلى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بهذه القطاعات الإنتاجية وممثلي القطاع الصناعي والتجاري، لضمان إيجاد صلات ديناميكية بين تشجيع الصادرات وإحلال الواردات، والسياسات الجمركية، والإيرادات العامة، والاستثمارات في القطاعات الإنتاجية (مسيف، 2017).

الجوانب المذكورة أعلاه مهمة لتلافي النتائج السلبية التي جاءت على خلفية تنفيذ قرار محاربة الإغراق ما بين شهر آذار 2013، ونهاية العام 2014. فقد نص القرار حينها على ألا تزيد الرسوم الجمركية الإضافية على البضائع والسلع الجاهزة المستوردة بشكل مباشر أو غير مباشر التي تتصف بالإغراق على 35%. قامت الحكومة خلال هذه الفترة بفرض رسوم جمركية إضافية على أربع بضائع: الملابس الجاهزة، والأحذية، والألمنيوم الجاهز، وقطع الأثاث الجاهزة. وقد تراوحت الرسوم الإضافية بين 15 و27%. أشارت الأرقام المتاحة، آنذاك، إلى أن قرار محاربة الإغراق ترافق مع زيادة في الاستيراد من البضائع الأربع، ومع تحويل مسار الاستيراد لغير صالح الاستيراد المباشر عبر السوق الإسرائيلية، وذلك بهدف تجنب دفع ضريبة الإغراق، وهو ما ترافق مع خسارة السلطة الفلسطينية لضرائب الاستيراد العادية (ماس، 2015).

6-5 توصيات السياسات الصناعية والتدخلات القابلة للتنفيذ

في ضوء الصورة غير المباشرة للاقتصاد الفلسطيني منذ عقود في ظل تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وما يعيشه حالياً من خناق مشدد منذ حرب السابع من أكتوبر، وعدم وضوح الأفق السياسي في ظل استمرار الحرب ودخولها في شهرها التاسع، ومع تشديد الخناق المالي على السلطة الفلسطينية وما يتبعه من تقييد وتقويض لقدرات السلطة الفلسطينية في تبني سياسات اقتصادية تنموية شاملة،

تتخصر خيارات صانع القرار الفلسطيني في عدد محدود من الخيارات لتنشيط القطاع الصناعي، واستيعاب فائض اليد العاملة داخل السوق المحلي.

بناء على ما سبق، أصبح الاقتصاد الفلسطيني مجبراً على البحث في إمكانيات الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي، وبناء القدرات الذاتية للقطاع الصناعي المحلي. في ظل عدم القدرة على وضع قوانين وأنظمة وإجراءات تمنع استيراد السلع الممكن إنتاجها محلياً من إسرائيل، بسبب وجود اتفاقيات دولية بما فيها باريس الاقتصادي، والغلاف الجمركي الواحد، أصبح لا بد من البحث عن تدخلات غير مباشرة لا تمس الاتفاقات الموقعة، من أبرزها:

- توفير التمويل الكافي لزيادة الاستثمار في كافة الصناعات، ويتطلب ذلك تعديل بعض القوانين ذات الشأن بالعمل المصرفي. إضافة إلى ذلك، أصبح من الضروري إنشاء بنك التنمية الصناعية والإقراض الصناعي، هدفه الأساسي تمويل الأنشطة الصناعية بتكلفة اقترض صفرية.
- العمل على تحسين البيئة الاستثمارية في فلسطين، لجذب استثمارات لديها القدرة على تحقيق زيادات مستمرة في الدخل وفي مستوى الحياة.
- إلى جانب تحسين البيئة الاستثمارية، وإزالة المعوقات الإسرائيلية، تقع مسؤولية كبيرة على المصنعين المحليين بخصوص زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي، وهذا يتطلب من المنتجين المحليين العمل بجدية أكبر على رفع الأداء وتطوير المنتجات من خلال مجموعة من الخطوات الجديدة، منها: التوسع الأفقي في الإنتاج وعدم اقتصر الإنتاج على الإنتاج العمودي للسلع (منتجات متشابهة)، وتخصيص موازنات أكبر للبحث والتطوير، والدعاية والإعلان. هذه الأمور مجتمعة من شأنها أن تعزز من تواجد المنتج الفلسطيني على رفوف المحال التجارية الفلسطينية على حساب السلع المستوردة. إلى جانب ذلك، يجب أن يسعى المنتجون المحليون إلى الاهتمام بالجانب السعري لزيادة مبيعاتهم وتحسين تنافسية منتجاتهم مع المنتجات المستوردة. هذا يتطلب من المصنعين/ المنتجين انتهاج سياسة تسعير تقوم على زيادة المبيعات من خلال الموازنة بين تخفيض أسعار المنتجات دون التأثير على الجودة، وهذا بدوره، يتطلب الإنتاج بأقل تكلفة، وتخفيض هامش الربح. من جانب الجودة، يجب أن يهتم المنتجون المحليون بمتطلبات السوق المحلي من حيث المواصفات والمعايير المطلوبة، بما يتماشى مع ما هو معمول به في مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية (هنطش، 2012).
- من الأدوات التي تستطيع وزارة الاقتصاد الوطني القيام بها، وطالبت بها دراسات وورشات عمل عدة سابقة عنيت بتطوير القطاع الصناعي، هي أن تقوم الوزارة بالعمل على الحد من توسع أدونات الاستيراد، وبخاصة السلع التي يمكن إنتاجها محلياً، من خلال وضع عراقيل أمام استيرادها. من الممكن القيام بهذه الخطوة بالتعاون مع مؤسسة المواصفات والمقاييس، إذ تحصل فقط السلع التي تتماشى مع المعايير والمواصفات الفلسطينية على الموافقة على إذن الاستيراد.

- تأسيس قاعدة بيانات موسعة بالسلع المستوردة من إسرائيل أو من العالم الخارجي، وبالإمكان إحلالها بسلع محلية الصنع.
- من الممكن أن تلعب العناقيد دوراً مهماً في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في الأراضي الفلسطينية إذا ما تم تطبيق هذه المقاربة بشكل فعال على الفروع الصناعية، وذلك في ضوء قدرتها على خلق مزايا تنافسية جديدة، وفتح المجال أمام تأسيس صناعات قد تكون صغيرة حالياً، ولكنها واعدة في المستقبل، وكذلك على قدرتها في تحفيز النمو الاقتصادي عبر تشجيع التعاون بين المنشآت، ومن خلال توفير إطار للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.²⁸
- تعبئة الوعي الاستهلاكي للاستجابة إلى متطلبات مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الراهنة، وإطلاق حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتشجيع استهلاك المنتجات المحلية البديلة أو الاستيراد المباشر للسلع التي ليس لها بديل محلي بدلاً من استيرادها من إسرائيل (ماس، 2024).
- العمل، بشكل جدي، على الانتهاء من إنشاء المدن الصناعية، نظراً لما توفره من حوافز، من أهمها، أسعار مخفضة للأراضي ولإيجارات المباني الصناعية، مع توفير أسعار مشجعة لخدمات المياه والكهرباء والاتصالات. وتخفيضات على رسوم الاستيراد والتصدير وعلى ضرائب الدخل، وتسهيل الإجراءات وحصرها في مكان واحد. في ضوء ذلك، من المفترض أن تلعب المناطق الصناعية دوراً محورياً في تنشيط القطاع الصناعي الفلسطيني، وجذب الاستثمارات (عطيان، 2018)، وذلك على الرغم من وجود مقاربات أخرى للمناطق الصناعية حول جوانبها السلبية التي تؤدي إلى تعميق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة لطبيعة الترتيبات الخاصة التي يتم تطبيقها في المناطق الصناعية وفقاً لأجندات تحددها الدول والجهات المانحة التي تهدف إلى تشجيع «التعاون» الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي بصرف النظر عن أولويات ومصالح الاقتصاد الوطني الفلسطيني (Advani, 2017).
- إقامة مناطق صناعية داخلية للمنتجات الحرفية والتقليدية والجلدية في محافظتي الخليل ونابلس.
- في ظل عدم وضوح الأفق السياسي، وفي حال استمرار العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تحت مظلة بروتوكول باريس الاقتصادي، فإنه بات واضحاً بعد ثلاثة عقود منذ توقيعه أنه لا يمكن تحسين أداء القطاع الصناعي وزيادة قدرته على منافسة المنتجات المستوردة دون إجراء تعديل جوهري على بنود البروتوكول، وبخاصة فيما يتعلق بالسيطرة الفلسطينية على المعابر، والانتهاكات الإسرائيلية للبروتوكول، بما في ذلك الممارسات الإسرائيلية التجارية غير العادلة التي تسمح بتدفق البضائع الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني، ولكنها في الوقت ذاته تعيق من وصول البضائع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي، من خلال اتباع سياسات حمائية (هنطش، 2012؛ مسيف، قزمار، ربيع، 2020).
- العمل على البحث عن منافذ تسويقية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الدولية، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ومع أعضاء منطقة التجارة الحرة، التي منحت وصولاً تفضيلاً للمنتجات الفلسطينية إلى أسواقها. ومن الخطوات التي من شأنها أن تعزز من

28 يذكر أن وزارة التخطيط قامت في العام 1998 بوضع دراسة لتحديد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الفلسطيني، بهدف تعريف العناقيد القائمة والممكنة ومواقعها الجغرافية. وقد وجدت الدراسة حينها أن 80% من القيمة المضافة والتشغيل في القطاع الصناعي الفلسطيني يتركز في الصناعات التالية: الورود، وصناعات غذائية، ومفروشات، وزيت زيتون، وبلاستيك، وحجر ورخام، وملابس. كما وجدت الدراسة أن بإمكان هذه القطاعات تحقيق مزايا تنافسية في رخص الأيدي العاملة، والتوفر النسبي لعوامل الإنتاج.

- وصول المنتج الفلسطيني إلى الأسواق العالمية، إجراء بحوث سوق/تسويقية متخصصة حول الأسواق المحتملة للمنتجات الفلسطينية، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وأذواق المستهلكين في السوق الدولية.
- تحفيز إنشاء صناعات جديدة تعتمد على اليد العاملة الماهرة والمؤهلة لتحقيق ميزة تنافسية في إنتاجها، بالتزامن مع تطوير الصناعات القائمة، وخلق علاقة بين الصناعات القائمة والصناعات الحديثة عبر تعزيز الروابط الخلفية بينهما.
 - يتطلب دعم صمود المواطنين في المرحلة الراهنة، توفير السلع الأساسية التي يحتاجونها، وهذا يتطلب إعداد نموذج للسلة الاستهلاكية الوطنية، يتم تحضيرها تحت مظلة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، تشمل هذه السلة كافة احتياجات الأسرة من السلع الأساسية التي يجب أن تكون محلية الصنع، سينعكس إنشاء هذه السلة بشكل إيجابي على زيادة الإنتاج المحلي، واستيعاب جزء من فائض اليد عاملة.
 - ضرورة تطوير رأس المال البشري، من خلال بناء شراكات بين الجامعات والقطاع الخاص تحت إشراف وزارتي التعليم العالي والصناعة، من أجل تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم، وحاجة سوق العمل الفلسطيني.

ملحق (1) المجموعة البورية

ضمن سياق العمل على إعداد الدراسة، تم عقد لقاء مجموعة بورية بتاريخ 15 أيار من العام 2024 في مقر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). حضر اللقاء نخبة من القطاعين العام والخاص لتمثيل احتياجات وتطلعات القطاع الصناعي المحلي، إضافة إلى الباحثين المكلفين على إعداد الدراسة (انظر الجدول ملحق 1-1). تمحور النقاش أثناء عقد المجموعة البورية حول السبل والإمكانات المتاحة لتحسين أداء القطاع الصناعي في الضفة الغربية ضمن الوضع القائم. وقد تم خلال اللقاء استعراض التحديات الجمة التي يواجهها القطاع الصناعي المحلي على إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد أظهر اللقاء صعوبة التغلب على التحديات التي تمخضت عنها الحرب.

من جانب آخر، تم خلال اللقاء اقتراح مجموعة من الإجراءات السياساتية والخطوات العاجلة التي من شأنها دعم صمود القطاع الصناعي أمام التحديات المتراكمة والطارئة بفعل الحرب. وكذلك من شأنها استيعاب جزء من فائض اليد العاملة بعد أحداث السابع من أكتوبر، وزيادة حصة المنتج الوطني.

فيما يتعلق بأبرز التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في فلسطين، تم التطرق إلى مواضيع رئيسية عدة في المجموعة البورية، من الممكن اختصارها بما يلي:

- المشاكل السياساتية والغياب الواضح للدعم الرسمي لقطاع الصناعة.
- عدم فاعلية آليات الرقابة على السوق المحلي، وبخاصة ما يشمل البضائع المستوردة.
- فجوة في آليات دعم الصادرات، إلى جانب الافتقار إلى سبل دعم الشركات للمشاركة في معارض دولية، في سبيل تعزيز فرص التصدير، وتعزيز اختراق أسواق جديدة.
- افتقار المنتجات الفلسطينية للهوية الفلسطينية نظراً لعدم وجود باركود فلسطيني.
- تعقيد إجراءات الاستيراد من الدول المختلفة بشكل مباشر، لذا يتم التوجه إلى الاستيراد من السوق الإسرائيلي، ما ينافي مبدأ تعزيز وحماية المنتج الوطني من الإغراق.
- الانتشار الواسع للبضائع المستوردة ذات التكلفة القليلة في الأسواق، ما يحد من قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة.
- قضية إحلال المنتجات، والافتقار إلى وجود توسعة أفقية في طبيعة المنتجات (عددتها، وأنواعها، وأصنافها).
- أبرز التحديات ذات العلاقة بالبنية التحتية للقطاع مثل ترهل الشبكات المزودة للكهرباء، والافتقار لوجود مكب نفايات مؤهل على استيعاب العوادم الصناعية، ما ينعكس على تقليل إيرادات القطاع.

فيما يتعلق بأبرز المقترحات والتدخلات العاجلة التي من شأنها دعم صمود القطاع الصناعي المحلي، وتمكنه في الوقت ذاته من زيادة قدرته على امتصاص المزيد من اليد العاملة، ومن زيادة حصة المنتج الوطني في السوق المحلي، فقد تمحور النقاش في المجموعة البؤرية حول النقاط التالية:

- تحديد قائمة بالسلع المستوردة من إسرائيل أو من باقي دول العالم، التي من الممكن إحلالها بسلع يمكن إنتاجها محلياً.
- البحث عن منافذ تسويقية جديدة للمنتجات الفلسطينية، والاستفادة من الاتفاقات التجارية التي أبرمتها الحكومة الفلسطينية مع الاتحاد الأوروبي ومع أعضاء منطقة التجارة الحرة. من جانب آخر، يجب أن يستند اختيار الأسواق الخارجية إلى بحوث سوقية متخصصة، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وأذواق المستهلكين في السوق الدولية، كما تأخذ بعين الاعتبار المزايا التنافسية للمنتج الفلسطيني أمام المنتجات الأخرى في السوق الدولية. ضمن السياق ذاته، يتطلب وصول المنتج الفلسطيني للأسواق الخارجية تفعيل عاجل وجدي لدور السفارات الفلسطينية في الخارج، وذلك لإغاثة المنتج الوطني وتعزيز تنافسيته في الأسواق الخارجية، وبخاصة في الدول المساندة للقضية الفلسطينية.
- الاستفادة من الميزات التي يوفرها استخدام نموذج التنمية بالعناقيد، والاستفادة من الحوافز التي توفرها المدن الصناعية.
- استخدام طرق حمائية غير زيادة التعرفة الجمركية، كاتباع طرق حمائية تجاه مواصفات السلع المستوردة، إذ يتم منع استيراد السلع التي لا تتماشى مع المعايير والمواصفات الفلسطينية.
- تعزيز تنافسية المنتج المحلي سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الدولية، وهذا يتطلب معالجة العوامل التي تحد من القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني، التي يأتي على رأسها ارتفاع كلفة الإنتاج (كلفة اليد العاملة، وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج)، وتردي البنية التحتية.
- الاهتمام بتطوير رأس المال البشري، وإعداد يد عاملة ماهرة ومؤهلة لتلبي احتياجات القطاع الصناعي المحلي.
- الاستفادة من الوضع الراهن وحالة التعاطف الدولي في الترويج للمنتجات الفلسطينية وتسويقها ضمن قالب يبين المنشأ الفلسطيني للمنتج.
- ضرورة توفير مصدر تمويل كافٍ ومستدام للأنشطة الصناعية المختلفة، هذا يتطلب موقفاً موحداً من القطاعين الخاص والعام بخصوص التمويل، وإنشاء صندوق مساندة الصناعات، بحيث يتيح هذا الصندوق للمنشآت الصناعية المختلفة الحصول على قروض بشروط ميسرة، وبتكلفة إقراض منخفضة.
- الترويج محلياً لأهمية المنتج المحلي في تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب الاستمرار في حملات المقاطعة للسلع الإسرائيلية، مع إظهار أن المنتج المحلي قادر أن يحل مكان السلع الإسرائيلية، وأنه لا يقل عنها من حيث الجودة، وبالإمكان الحصول عليه بسعر أقل. ومن الممكن أن يساعد في هذه النقطة وجود قاعدة بيانات شاملة بكافة المنتجات المحلية التي من الممكن أن تحل مكان السلع الإسرائيلية في السوق المحلي.

ملحق 1-1: قائمة المشاركين في المجموعة البورية

#	الاسم	المؤسسة
1	د. ماهر الكرد	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
2	إسلام ربيع	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
3	رحيق حوراني	معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
4	د. ماهر حشيش	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
5	نزیه مرداوي	اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية
6	م. ولاء ريان	وزارة الصناعة
7	عوف عوض الله	اتحاد الصناعات الدوائية
9	غازي حرباوي	الاتحاد الفلسطيني للمعادن الثمينة
10	وسام القواسمي	اتحاد الصناعات المعدنية
11	م. بسام أبو غليون	اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطيني
12	عبد المنعم شريف	اتحاد الصناعات البلاستيكية
13	شادي شاهين	اتحاد صناعات الحجر والرخام
14	أيمن نيروخ	اتحاد الصناعات المعدنية
15	م. حيدر الحجة	مؤسسة المواصفات والمقاييس
16	محمد الزغيري	اتحاد الصناعات الجلدية

ملحق (2)

أبرز مؤشرات القطاعات الصناعية، 2018

عدد العاملين	الإنتاج (\$)	نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	القطاع
18,297	113,000,000	57%	التعدين وصناعة الحجر والرخام
1,703	53,000,000	43.90%	صناعة الجلود والأحذية
13,011	503,399,660		الصناعات المعدنية
11,299	429,000,000	45.03%	صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات
1,712	28,500,000	45.03%	صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة
	27,400,000	44.16%	صناعة الفلزات الأساسية
	10,690,000	45.99%	صناعة المعدات الكهربائية
	7,800,000	53.84%	صناعة المنتجات الإلكترونية والبصرية
	7,900	29.53%	صناعة المركبات ذات المحركات
	1,760	54.89%	صناعة معدات النقل الأخرى
			الأثاث والصناعات الخشبية
15,555	623,400,000	44.19%	الأثاث
2,824	81,600,000	41.39%	صناعة الخشب ومنتجات الخشب والفلين عدا صناعة الأثاث، صناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر
			صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ
18,297	897,600,000	35.44%	المنتجات الغذائية
	290,600,000	21.59%	المشروبات
		71.06%	التبغ
1,504	68,000,000	47.80%	الصناعات الكيماوية
			المواد الكيماوية العضوية
			غير العضوية
			مواد الصباغة والدباغة والتلوين
1,673	112,650,000	64.70%	الصناعات الدوائية
			صناعة الملابس والمنسوجات
22,173	138,420,000	65.50%	الملابس
1,563	46,600,000	44.10%	المنسوجات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). سلسلة المسوح الاقتصادية، 2019. رام الله، فلسطين.

المراجع

- أبو رجيلة، مهند. (2019). تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني في فلسطين، قطاع الأدوية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- أبو كامش، إبراهيم. (2024). «حلول ورؤى واقعية تساعد حكومة د. مصطفى على الخروج من أزمتها المالية». الحدث، 30/5/2024.
- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. (2015). الخطة الاستراتيجية 2016-2020. رام الله-فلسطين: <http://pfi.ps/userfiles/server/Strategic-Plan.pdf>
- الإسكوا. (2018). الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً. بيروت.
- الأمم المتحدة. (2012). الأهداف الإنمائية للألفية، «واقع الصناعات التراثية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة».
- البيطاوي، وفاء. (2019). تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- حامد، مهند. (2011). الصناعات التراثية في الأراضي الفلسطينية: فرص وآفاق الاستثمار للصناعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- حجة، حيدر رمضان. (2018). «الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعات التحويلة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين»، جامعة القدس.
- الجندي، إبراهيم. (1985). الصناعة في فلسطين إبان الانتداب البريطاني. مؤسسة صامد: دار الكرمل.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003). سلسلة المسوح الاقتصادية للعام 2002. رام الله-فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012). التصنيف الصناعي الفلسطيني للأنشطة الاقتصادية (الحد الخامس) حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع). رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). الإنتاج في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). سلسلة المسوح الاقتصادية للعام 2018. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023أ). إحصاءات القوى العاملة، 2000-2022. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023ب). نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000-2022 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015. رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023ج). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023د). متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة
للأعوام 1994-2022 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015. رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024 أ). إحصاءات الحسابات القومية 1994-2023. رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024 ب). مسح الأرقام القياسية، 2010-2024. رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024 ج). إحصاءات القوى العاملة، 2023. رام الله- فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024 د). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.
جبارين، علي، وبيطاوي، وفاء. (2021). تطوير تنافسية المنتج الوطني وحصته: قطاع الصناعات
المعدنية (الفلزية). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
جميل، مسيف، وجبارين، علي. (2021). قطاع الصناعات التحويلية المساندة للزراعة في فلسطين: الواقع-
المعيقات - التحديات. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
حجازي، أكرم. (2014). الجذور الاجتماعية للنكبة: 1858-1948. مدارات للأبحاث والنشر، ص 188-198.
حجة، حيدر. (2016). الطاقات المعطلة والمستلبة في قطاع الصناعة التحويلية وتأثيرها على التنمية
الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة القدس. القدس- فلسطين:

<https://dspace.alquds.edu/server/api/core/bitstreams/>

الزهار، ربا. (2011). تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين: 1882-1948. غزة: الجامعة الإسلامية.
شليبي، ياسر، البيطاوي، وفاء. (2024). مشاريع الصناعات المنزلية في الضفة الغربية وقطاع غزة:
واقعها وسبل تطويرها. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
الصوراني، غازي. (2006). واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
طه، حمدان، وسعادة، إيمان، وسمامرة، روان، والزردي، محمد. (2023). اقتصاد التراث الثقافي في فلسطين
والتنمية المستدامة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
فهاء، عبد القادر. 2022. «دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في
فلسطين»، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 9، العدد 1.
الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة. (2024). الشفافية في العلاقة المالية ما بين السلطة
الوطنية الفلسطينية ودولة الاحتلال، تقرير رقم 282، رام الله: آذار 2024.
فلاح، بلال. (2018). تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني في فلسطين: قطاع الجلود والأحذية،
تحليل الواقع وتقييم التدخلات الحكومية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية
الفلسطينية (ماس).
فلاح، بلال. (2019). نقص المهارات وفجواتها في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
قفة، بشير. (2006). الآفاق التنموية لقطاع الصناعات الغذائية في قطاع غزة. الجامعة الإسلامية- غزة.

عطيانى، نصر. (2018). «مدى جذب المناطق الصناعية الفلسطينية للاستثمارات»، ورقة خلفية لطاولة مستديرة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2012). المهن الحرفية التقليدية في القدس: واقعها وسبل حمايتها. رام الله- فلسطين: https://mas.ps/cached_uploads

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2024). سياسات إحلال الواردات لأهم السلع المستوردة - طاولة مستديرة 3. رام الله- فلسطين.

الخالدي، رجا، وآخرون. (2024). آفاق التعاون الاقتصادي والتكامل عبر طرفي الخط الأخضر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

المحاميد، خالد. (2012). الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية 1999-1952. القاهرة: جامعة عين شمس.

مرار، رابع. (2017). رعاية الإبداع والابتكار في الصناعة الفلسطينية: الواقع والمعوقات. ورقة خلفية لجلسة طاولة مستديرة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

مكحول، باسم، وفادي قطان. (2006). قطاع الصناعات الحرفية غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

مكحول، باسم. (2006). مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية. مؤتمر «ماس» السنوي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

مسيب، مسيب. (2017). نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين: تحليل بدائل التعرف الجمركية والسياسات الصناعية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

مسيب، مسيب. (2018). تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع صناعة الأثاث. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النقيب، فضل. (2003). مدخل نظري: نحو صياغة رؤية تنمية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس.

النقيب، فضل. (2006). سياسة مكافحة البطالة في الأمد البعيد. مؤتمر «ماس» السنوي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية. (2021). الاستثمار في فلسطين: خارطة الطريق، 2021-2023.

هنطش، إبراهيم. (2012). سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

- Abu Kishk, B. (1988). "Industrial Development and Policies in the West Bank and Gaza". In George T. Abed, ed., *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation*. London: Routledge.
- Advani, Rohan. "Pockets of Privilege: A Historical, Spatial, and Political Economy Analysis of Industrial Zones in Palestine", *University of Leicester: New Middle Eastern Studies*, 2017.
- Alsebai, Maha M, Haya Hoja, and Pai Yu. 2022. "Industrial Clusters and Their Role in Enhancing the Competitiveness of Small and Medium Enterprises-Leather and Footwear Sector in Palestine", *American Journal of Industrial and Business Management*, 2022, no. 12, pp. 1563-1590.
- Aburaida, Louai, and Flavio Nunes. (2018). "Obstacles to West Bank Industrial Development Caused by the Palestinian Lack of Control over its External and Internal Borders". *International Journal of Management and Applied Sciences*, vol. IV, no. 8, Aug, 2018, pp. 5-11.
- Brown, S. (1982). "The Political Economy of Jabal Nablus". In: *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Roger Owen, ed. Oxford: The Macmillan Press, p. 97.
- Doumani, B. (1995). *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus 1700-1900*. Berkeley: University of California Press.
- Hoja, Haya, Pei Yu, and Maha Mohammad. `2022. "Industrial Clusters and Their Role in Enhancing the Competitiveness of Small and Medium Enterprises-Leather and Footwear Sector in Palestine". *American Journal of Industrial and Business Management*, vol. 12 (10), Oct. 2022
- Ihsheish, M., & Falah, B. (2018). *Regulating and Improving the Competitiveness of the Stone & Marble Industry: Challenges and Required Interventions*. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Palestine.
- ILO. (2024). *Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3*
- Issa, K. (2017). "The Influence of Industrial Sector on Economic Growth in Palestine". Birzeit University.
- Flassbeck, H. Kaczmarczyk, P, and Paetz. (2018). "Macroeconomic Structure, Financial Markets, and the Financing of Government Activity: Lessons for Palestine". Palestine, Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), 2018.

- Khalidi, R. (2007). "The Palestinian Arab Regional Economy", in "Palestinian Economy: Forty Years of Occupation". Proceedings of MAS's Annual Conference, pp. 1-31.
- Kanan, T. and Kardoush, M. (2002). "The Economic Growth of Jordan: 1952-2000".
- Morrar, R., and Abdelhadi, M. (2016). Obstacles of innovation in Palestine. *Journal of Inspiration Economy*, Vol. 3, Issue 2, 53-64.
- PalTrade. (2014a). THE STATE OF PALESTINE NATIONAL EXPORT STRATEGY: TEXTILE AND GARMENT SECTOR EXPORT STRATEGY, 2014-2018. Retrieved from [16080488861084584835.pdf \(paltrade.org\)](#)
- PalTrade. (2014b). THE STATE OF PALESTINE NATIONAL EXPORT STRATEGY: FURNITURE SECTOR EXPORT STRATEGY, 2014-2018. Retrieved from [1608048886690552707.pdf \(paltrade.org\)](#)
- PalTrade. (2014c). THE STATE OF PALESTINE NATIONAL EXPORT STRATEGY FOOTWEAR AND LEATHER SECTOR EXPORT STRATEGY 2014-2018. Retrieved from [1608048919489057525.pdf \(paltrade.org\)](#)
- PalTrade. (2014d). THE STATE OF PALESTINE NATIONAL EXPORT STRATEGY AGRO-PROCESSED MEAT SECTOR EXPORT STRATEGY 2014-2018. Retrieved from [1608048919776176565.pdf \(paltrade.org\)](#)
- PalTrade. (2014e). THE STATE OF PALESTINE NATIONAL EXPORT STRATEGY STONES AND MARBLE SECTOR EXPORT STRATEGY 2014-2018. Retrieved from [1608048895879360691.pdf \(paltrade.org\)](#)
- Sayegh, Yousef. (1988). "Dispossession and Pauperization: The Palestinian Economy under Occupation", in *Studies in Development under Prolonged Occupation*, George T. Abed, ed. London: Routledge.
- Schoelch, A. (1993). *Palestine in Transformation 1856-1882: Studies in Social, Economic, and Political Development*. William C. Young and Michael C. Gerrity, trans. Washington: Institute for Palestine Studies.
- Schoelch, A. (1982). "The European Penetration and Economic Development of Palestine, 1856-82", in *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries*, Roger Owen, ed. Oxford: St. Antony's, pp. 10-87.
- UNCTAD. (2006). "The Palestinian War-Torn Economy: Aid, Development, and State Formation", p. 12.

UNCTAD. (2014). Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. Geneva: United Nations.

UNIDO. (1984). "Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza and Gaza Strip". UNIDO/IO.584. Retrieved from unido.org/api/documents/4794067/download/SURVEY